الأمم المتحدة

CEDAW/C/MEX/Q/7-8/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
14 March 2012
Arabic
Original: Spanish

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٩-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن

المكسيك*

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

220512 220512 12-26403X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - يشير التقرير إلى سنْ القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، على الصعيد الاتحادي. يُرجى تقديم معلومات بشأن الإجراءات المتخذة والآليات القائمة التي تكفل وجود قوانين مماثلة بشأن حصول المرأة على الحق في الحياة الخالية من العنف والمعتمدة على صعيد الولايات، تكون متفقة تماما مع التشريع الاتحادي ومع أحكام الاتفاقية. ويرجى أيضا توفير معلومات مفصلة بشأن التحديات القائمة لتنسيق التشريعات المدنية والجنائية على الصعيدين الاتحادي وصعيد الولايات وصعُد البلديات، مع أحكام الاتفاقية.

١ - وسَّع الإصلاح الدستوري المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١[(١)] فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، قائمة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعزز آليات إنفاذها بشكل كبير. وبهذا الإصلاح، تكون المكسيك قد أدمجت حقوق الإنسان كافة، الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والتي تكون المكسيك طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعاهدة بليم دو بارا ''Belém do Pará''. وكرس ذلك الإصلاح أيضا مبدأ تمثيل الذات وبموجبه يجب أن تعطي أولوية لذلك الشخص في جميع الأوقات عند تفسير أي حكم قانوني.

٢ - وفضلا عن ذلك، أصلحت مواد الدستور المتعلقة بإجراء توفير الحماية[(٢)]: وهي الوسيلة التي يلتمس فيها من الدولة إعادة أي حق يتضرر بسبب إجراء من جانب السلطة. ويمكن الآن التماس التمتع بالحماية ضد أي انتهاكات مزعومة ليس فقط للحقوق التي يكفلها القانون بل وتلك التي تشملها المعاهدات الدولية التي صدَّقت عليها المكسيك. وفي بعض الحالات، يجوز إصدار حكم بتوفير الحماية لجميع الأشخاص الذين انتُهكت حقوقهم جراء أعمال مماثلة، وليس فقط لملتمسيها.

٣ - وخلال عام ٢٠١٠، أجرت اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، تحليلا تشخيصيا للتشريعات الجنائية المكسيكية بشأن تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها دولة المكسيك فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان للمرأة[(٣)]. واستُخدمت النتائج

(١) مرسوم بتعديل تسمية الفصل الأول من العنوان الأول وإصلاح مختلف مواد الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، DOF. 10 June 2011 http://dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5194486&fecha=10/06/2011.

(٢) مرسوم بإصلاح، وإضافة وإلغاء أحكام مختلفة للمواد ٩٤، ١٠٣، ١٠٤ و ١٠٧ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، DOF, 6 June 2011 http://www.dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5193266&fecha= 06/06/2011..

(٣) شمل هذا العمل استعراضا تفصيليا للتشريع المكسيكي الجنائي والإجرائي، بما في ذلك تحليلا للقانون المقارن، يغطي أكثر من ٤٥ صكا دوليا (اتفاقيات، وإعلانات، وتوصيات، وقرارات) في مجال حقوق الإنسان، وبالتحديد ما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

لإعداد ٣٣ مقترحا لإصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية[٤]، للولايات وللاتحاد[٥].

٤ - وقد وضع المعهد الوطني للمرأة، من خلال برنامجه لمراعاة المنظور الجنساني، برنامج عمل دائم، بالاشتراك مع أفرع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، ومع مختلف الوكالات التابعة للإدارة العامة الاتحادية، ومع المكتب الحكومي للمرأة.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام المعهد الوطني للمرأة من خلال برنامجه لتعزيز سياسات المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل في البلديات، بدعم إنشاء ١ ٢٣١ من مكاتب البلديات للمرأة، وهي تقوم بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، على صعيد البلديات وتساعد في التوعية بالاحتياجات والتحديات الملحة في مجال التنسيق التشريعي.

٦ - ومن التحديات الرئيسية السعي من أجل تنسيق التشريعات المدنية والجنائية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى البلديات، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، والاتجار في البشر، والمساواة وعدم التمييز. وثمة تحدٍ آخر يجب التصدي له، عند تطبيق الإطار القانوني الحالي ويتمثل في تحويل الأطر المعيارية إلى تدابير عملية من خلال إعداد واعتماد سياسات عامة ترمي إلى تحقيق التنفيذ على الصعيد المؤسسي الشامل لجميع القطاعات بشكل فعال. وثمة حاجة إلى مراعاة التركيز الجنساني في إنتاج المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بإقامة العدل. ويجب كذلك اتخاذ خطوات أخرى لتعديل أو إلغاء قوانين ولوائح في المسائل المدنية والجنائية والأسرية من أجل القضاء على بعض الممارسات القانونية أو العرفية من قبيل الاختطاف والقتل لأسباب تتعلق بالشرف.

---

(٤) تتضمن المقترحات جرائم جديدة من قبيل قتل الإناث، والتمييز، والغش الأسري، وعدم توفير نفقات المعيشة وجرائم أخرى. وهي أيضا تُعدل بعض الجرائم، بما في ذلك الاغتصاب، والاتجار بالبشر، وتُلغي جرائم أخرى من قبيل الزنا، والقوادة، واغتصاب القاصرات، كما تستبعد أيضا تخفيض عقوبات لجرائم قتل استنادا إلى عواطف عنيفة، أو عدم الإخلاص في الحياة الزوجية. ومن حيث الإجراءات، تقترح تعديلات للمبادئ التوجيهية التي تنظم العفو، والتعويضات عن الأضرار؛ وقواعد التفسير لتقدير حقوق الضحايا، والإصدار غير الرسمي لتدابير الحماية للضحايا من أجل الحيلولة دون وقوع مزيد من الضرر أو الضرر الذي لا يمكن جبره، وضمان التعويضات الكاملة عن الأضرار بمنظور جنساني. وبالنسبة للولايات التي قامت فعلا بإعمال المرافعات الجنائية للخصوم، تُقترح مبادئ توجيهية لإدماج حقوق الإنسان للضحايا.

(٥) نتيجة لهذه الدراسة، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالأسرة في مجلس النواب، في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ مبادرة لإصلاح القانون الجنائي الاتحادي وقانون الإجراءات الجنائية الاتحادي. وفضلا عن ذلك، أعدت اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، مقترحا لإجراء تنسيق برلماني، وستقدم اقتراحات المناظرة لتقييمها، ودمجها في المبادرات التشريعية التي يطلقها حكام الولايات، ومجالس شيوخ الولايات، وآليات النهوض بالمرأة، ورئيس الحكومة، والجمعية التشريعية للعاصمة الاتحادية.

٢ - وفقا للتقرير، ركَّز المعهد الوطني للمرأة إجراءاته في مراعاة المنظور الجنساني امتثالا للقانون العام للمساواة بين للمرأة والرجل والقانون العام المعني بحصول المرأة على حياة خالية من العنف. يُرجى توضيح دور المعهد في ما يتعلق بآليات التنسيق المنشأة بموجب هذه القوانين. ويُرجى أيضا توضيح الطريقة التي يضمن بها عدم التخفيف من جهود مراعاة المنظور الجنساني المبذولة في صياغة السياسات والبرامج على الصعيد الاتحادي، عندما يتعلق الأمر بصعيد الولايات وصعيد البلديات.

٧ - يُعد المعهد الوطني للمرأة الكيان الرئيسي في الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالسياسة الوطنية لتحقيق المساواة. ويقوم المعهد بإنشاء الآليات، وتشجيع الأنشطة، والتدابير، والسياسات والمبادرات، الرامية إلى مراعاة المنظور الجنساني، كما يقوم بتعزيز الصلات بين المؤسسات، فيما بين مختلف القطاعات، وأصحاب المصلحة، والمستويات الثلاثة للحكومة، والفروع الثلاثة للنقابات، والقيادات المتمتعة بالإدارة الذاتية، والمجتمع المدني. و يمكننا أن نبرز من بين النتائج التي أسفرت عنها أعماله، الميزانية المخصصة للمرأة، والمساواة بين الجنسين وإصلاح الميزانية الاتحادية، وقانون المسؤولية المالية[٦]، الذي يحظر إجراء تخفيضات في برامج الميزانية الموجهة للمساواة بشكل يجعلها أقل من السنة التي قبلها.

٨ - وقد أنشأ القانون العام بشأن المساواة بين المرأة والرجل، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف ، على التوالي، نظاما وطنيا للمساواة بين المرأة والرجل ونظاما وطنيا لمنع العنف ضد المرأة، ومعالجته، والمعاقبة عليه، والقضاء عليه، وآليات للتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والقطاعات على الصعيد الوطني، بما في ذلك المكاتب الحكومية للمرأة، التي تمثل حكوماتها. ويُنشئ كل من هذين القانونين تكليفا بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية، والولايات، ومنطقة العاصمة الاتحادية والبلديات، والتي يتعين عليها أن تُسهم في الإنفاذ بحسب ولاياتها[٧]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصبح هناك قانون عام لـ ٣٢ كيانا اتحاديا معنيا بحصول المرأة على الحق في الحياة الخالية من العنف، ونفذت هذه الكيانات أُنظمة في الولايات في هذا المجال؛ وقد نشر ٢٨ كيانا منها أنظمتها؛ وكان في ٢٦ منها

(٦) اعتُمد بأغلبية الأصوات في مجلس النواب: ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٧) المواد ٧ و ٨ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل والمواد ٣٥ و ٤٩ و ٥٠ من القانون العام لحصول المرأة على الحق في الحياة الخالية من العنف.

تشريعات تتعلق بالمساواة بين الجنسين[٨]؛ كما كان في ١٢ منها نظام للمساواة؛[٩] وكان في ١٩ منها برنامج أو خطة للمساواة[١٠].

٩ - ويقوم المعهد الوطني للمرأة عن طريق مجلس إدارته، وفقا لصلاحياته، بتنسيق أنشطته مع النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل[١١]، ويتخذ تدابير لربطه بالنُظم الوطنية أو المحلية الأخرى، كما يشجع التعاون المشترك بين المؤسسات؛ ويعقد ٣ دورات سنوية عادية للمنظومة، من أجل الترويج للاستراتيجيات وتنفيذها؛ ويقدم الدعم ويسدي المشورة للوكالات والكيانات الأعضاء في الإدارة العامة الاتحادية من أجل تنسيق برامجها المتعلقة بالمساواة. وفضلا عن ذلك، يقوم برصد تنفيذ الميزانية المخصصة للمرأة والمساواة بين الجنسين ويتفاعل مع الوحدات ومكاتب الاتصال[١٢]، التابعة للكيانات والوكالات والآليات المنشأة لمكافحة التحرش الجنسي في الإدارة العامة الاتحادية. وما برحت المؤسسات الوطنية للمرأة تعقد منذ عام ٢٠٠١، جلسات عامة لتبادل الآراء، والرصد والتنسيق، مع رؤساء ٣١ من المكاتب الحكومية للمرأة ومع هيئة منطقة العاصمة الاتحادية، ويحتفظ بصلات مع ١ ٢٣١ من البلديات التي بها مكاتب بلديات للمرأة.

١٠ - ويعمل المعهد الوطني للمرأة بوصفه أمانة تنفيذية[١٣] في النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة، ومعالجته، والمعاقبة عليه، والقضاء عليه، فهو يعزز التنسيق المشترك بين الوكالات مع المستويات الثلاثة للحكومة، ويعقد دورات عادية واستثنائية كما يرصد الامتثال لقرارات

---

(٨) Baja California Sur, Campeche, Coahuila, Colima, Chiapas, Chihuahua, DF, Durango, Guerrero, Hidalgo, Jalisco, Estado de México, Michoacán, Morelos, Nayarit, Nuevo León, Oaxaca, Puebla, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Sonora, Tamaulipas, Veracruz, Yucatán and Zacatecas.

(٩) Baja California Sur, Chiapas, Distrito Federal, Estado de México, Hidalgo, Jalisco, Puebla, San Luis Potosí, Sinaloa, Sonora, Veracruz and Zacatecas.

(١٠) Chiapas, Chihuahua, Colima, Distrito Federal, Durango, Estado de México, Guerrero, Hidalgo, Morelos, Puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Tabasco, Tlaxcala, Veracruz, Yucatán, Zacatecas.

(١١) يضم ممثلي ١٨ وزارة، ومكتب المدعي العام الاتحادي، والمكتب الاستشاري القانوني، ومكتب الرئيس، والمكاتب الاجتماعية والاستشارية التابعة للمعهد الوطني للمرأة، والمدعوين الدائمين من قبيل المحكمة الاتحادية العليا للعدالة ولجان الإنصاف والقضايا الجنسانية في مجلس الشيوخ، والمعهد الانتخابي الاتحادي، والمجلس الوطني لمنع التمييز، والمكاب الحكومية للمرأة، ومكاتب البلديات للمرأة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات اجتماعية مختلفة.

(١٢) هناك ٢٤٢ وحدة جنسانية لديها خطط عمل.

(١٣) المادة ٤٨ من القانون العام لحصول المرأة على الحق في الحياة الخالية من العنف، المنشور في الجريدة الاتحادية الرسمية في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والمعدل في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

النظام واللجان التابعة له. وعندما يتلقى طلبات لإطلاق إشارات التحذير بشان عنف جنساني، يقوم بالتحقق من تلبية المتطلبات القانونية، كما يقوم بإبلاغ الطلب للنظام وإخطار مقدمي الطلبات بالقرارات. وقد أعد، بدعم من أعضائه لوائح لتشغيل النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة، ومعالجته، والمعاقبة عليه، والقضاء عليه، والبرنامج المتكامل لمنع العنف ضد المرأة، ومعالجته، والمعاقبة عليه، والقضاء عليه، وبروتوكول الرعاية النموذجية لاستخدامه في ملاجئ الإناث من ضحايا العنف وأطفالهن. ويعمل على ترويج تنسيق التشريعات، وإصدار معلومات معيارية بشأن الرعاية التي توفر للضحايا، كما يشارك في التحقيقات التي تضطلع بها الإدارة العامة الاتحادية، والمكاتب الحكومية للمرأة، والمكاتب البلدية للمرأة.

١١ -وفضلا عن ذلك، فمن خلال برنامج مراعاة المنظور الجنساني[١٤]، يقوم المعهد الوطني للمرأة بتوفير التمويل والتدريب للمكاتب الحكومية للمرأة عن طريق مشاريع لإدماج المنظور الجنساني في السياسات العامة والثقافة المؤسسية، كما يقوم بالمساعدة في مجال التصميم والتنفيذ والرصد. وفضلا عن ذلك، يقدم برنامج تعزيز سياسات البلديات في مجال المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، الذي يرعاه المعهد الوطني للمرأة، الدعم لمشاريع بناء القدرة لحكومات البلديات في مجالات التدريب وسياسات التخطيط ذات المنظور الجنساني، وفي مجالات الخطط، واللوائح، وبرامج التشغيل، والمبادئ التوجيهية صوب ثقافة مؤسسية قائمة على المساواة. ويقدم المعهد الوطني للمرأة تدريبا مستمرا كما يسدي المشورة إلى مكاتب البلديات للمرأة ويعد مواد الدعم من قبيل سلسلة منشورات التنمية المحلية المقترنة بالمساواة، ويقوم بنشر معلومات من خلال بوابة ''التنمية المحلية بمشاركة المرأة''[١٥].

٣ - يُرجى شرح الترابط بين ولايات وأعمال النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه وولايات وأعمال اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

١٢ - يشير القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف [١٦]. إلى أن النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه هو هيئة جماعية تتمثل ولايتها في تقاسم الجهود، والأدوات، والسياسات، والخدمات، والإجراءات المشتركة بين الوكالات لمنع العنف ضد المرأة في الاتحاد والولايات ومنطقة العاصمة الاتحادية والبلديات، ومعالجته

(١٤) وضع في عام ٢٠٠٨ بالتنسيق مع المكاتب الحكومية للمرأة باعتباره صندوقا لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني. واعتبارا من ٢٠١٠، يخضع لقواعد تشغيل.

(١٥) يمكن الاطلاع عليه في: http://generodesarrollolocal.inmujeres.gob.mx/.

(١٦) المادة ٣٥: يتولى الاتحاد، والكيانات الاتحادية، والبلديات التنسيق من أجل تكامل النظام وأداء عمله [...].

والمعاقبة عليه والقضاء عليه، بغية تحقيق مقاصد ذلك القانون وتلك الواردة في المعاهدات الدولية التي صدَّقت عليها المكسيك والمتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة. وهذا النظام الذي بدأ عمله في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، يضم ٤٧ عضوا[١٧]، ويشمل ذلك وزارة الداخلية، التي ترأس النظام عن طريق اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، والمعهد الوطني للمرأة الذي يعمل بوصفه أمانة تنفيذية.

١٣ - وفيما يتعلق بهذه النقطة، فقد أُنشئت اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمرسوم رئاسي كجهاز إداري لامركزي تابع لوزارة الداخلية، بغرض ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها بواسطة القانون ولائحة تلك الوزارة فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة ومعالجته، والمعاقبة عليه والقضاء عليه في المكسيك. وبعبارة أخرى، فإن لها ولاية مكملة للنظام الوطني، وبموجبها تتولى الرئاسة وتقوم بمهام محددة مستمدة من المرسوم الذي أنشئت بموجبه[١٨].

١٤ - وكما هو ملاحظ في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن، ما برح كل من النظام الوطني واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه يسهمان في صياغة وإعداد وتشجيع الإجراءات والبرامج والسياسات المحددة ذات المنظور الجنساني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه في بلدنا، من قبيل: إنشاء لجان لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته، والمعاقبة عليه والقضاء عليه، واللجنة الاستشارية لإطلاق إشارات التحذير المتعلقة بالعنف الجنساني، والفريق المشترك بين الوكالات والمتعدد الاختصاصات، لدراسة وتحليل إشارات التحذير المتعلقة بالعنف الجنساني، واحتمال إطلاقها. وفضلا عن ذلك، فقد أُنشئت قاعدة بيانات وطنية بشأن قضايا العنف ضد المرأة، وكانت هناك أعمال إضافية لإعداد

(١٧) الأعضاء الذين لهم حق التصويت هم: (أ) وزارة الداخلية، المعهد الوطني للمرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأمن العام، المدعي العام للجمهورية، وزارة التعليم العام، وزارة الصحة، المجلس الوطني لمنع التمييز، المنظومة الوطنية للتنمية المتكاملة للأسرة، (ب) الآليات الحكومية للنهوض بالمرأة: ثلاث وزارات للمرأة، لولايات تشياباس، وغريرو، وميتشواكان؛ ٢٨ من معاهد الولايات للمرأة ومجلس ولاية واحد للمرأة. والأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت هم: ٦ مدعوين: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، واللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، والقضاء الاتحادي، والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافية، ومؤخرا، وزارة المالية والائتمان العام.

(١٨) يحدد المرسوم المُنشئ للجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه المسؤوليات التشغيلية للنظام، من قبيل: إعلان تحذير بشأن العنف الجنساني، وإخطار حكومة الولاية المناظرة؛ وإعداد البرنامج والتنسيق مع السلطات الأخرى في النظام الوطني؛ والقيام عن طريق الأمانة التنفيذية بتنسيق ورصد الأعمال المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والدفاع عنها، والتي تضطلع بها الكيانات والوكالات التابعة للإدارة العامة الاتحادية؛ وإنشاء واستخدام جميع الأدوات والأنشطة الرامية إلى تحسين النظام والبرنامج، والإشراف عليها وصيانتها، بالتنسيق مع الأمانة التنفيذية؛ وتقديم المساعدة إلى وزارة الداخلية في الإشراف على النظام.

برنامج شامل لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته، والمعاقبة عليه والقضاء عليه، وعُقدت جولة ثالثة للدراسة الاستقصائية الوطنية لديناميات العلاقات الأسرية (ENDIREH 2011)، كما روج تدريب يتعلق بالمنظور الجنساني والتنسيق التشريعي.

٤ - وفقا للتقرير، أُنشئ مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص لضمان تيسير إمكانية لجوء ضحايا العنف من النساء إلى القضاء. ويُرجى توضيح ولاية هذا المكتب واختصاصه.

١٥ - نظرا لأن المكسيك جمهورية نيابية، تتألف من ولايات حرة وذات سيادة يوحدها ميثاق اتحادي، فإن الدستور السياسي يضع إطارا لتوزيع السلطات أو المسؤوليات بين الولايات التي تشكل الاتحاد والاتحاد ذاته.وفي هذا الصدد، هناك مجالات من الحكومة تندرج ضمن اختصاص الولاية وأخرى ذات مرتبة اتحادية أي أن ما يترتب عليه أثر على الصعيد الوطني يسمو على قرارات الولاية.

١٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، ، أُنشئ مكتب المدعي الخاص لجرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص بموجب القرار A/024/08 الذي أصدره المدعي العام الاتحادي، ونُشر في الجريدة الاتحادية الرسمية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتشمل صلاحياته إجراء التحقيقات والمقاضاة بشأن الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه (الجريدة الاتحادية الرسمية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) وأعمال العنف ضد المرأة التي تندرج ضمن الولاية الاتحادية.

١٧ - وفي جميع هذه الحالات تستند الولاية الاتحادية لمكتب المدعي الخاص إلى المادة ٥٠ (طاء) من القانون المنظم للقضاء في الاتحاد[١٩] وأحكام القانون الجنائي الاتحادي[٢٠].

(١٩) http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/172.pdf.

(٢٠) http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/9.pdf.

٥ - يشير التقرير إلى أن تحقيقا غير قضائي للمحكمة الاتحادية العليا للعدالة خلص إلى أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت في سان سلفادور أتينكو، في عام ٢٠٠٦. يُرجى توضيح سبب ذكر التقرير أنه تم تصنيف الأفعال المرتكبة في سان سلفادور أتينكو على أنها جرائم عادية. ويُرجى تقديم معلومات مستكملة عن أي تطورات في القضية، بما في ذلك عن مقاضاة الجناة ومعاقبتهم، وعن التعويضات للضحايا.

١٨ - استجابة للأحداث التي وقعت في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ في تيكسكوكو وسان سلفادور أتينكو، بُدئ عدد من الإجراءات المحلية للتحقيق في الواقعة، والبت في العقوبات المناظرة. وكما ذُكر في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن، للمكسيك، شملت هذه الإجراءات تحقيقا أوليا (FEVIM/03/05-2006) بدأه مكتب المدعي العام الاتحادي؛ وتحقيقا أجراه مكتب المدعي العام لدولة المكسيك؛ وتحقيقا أجرته المحكمة الاتحادية العليا للعدالة؛ والشكوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان الوطنية؛ والعريضة المقدمة إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

١٩ - وعملا بالمادة ١٠٣ (باء) من الدستور الوطني، فضلا عن الفقرة الأولى، ٣ و ٤ و ٦، من الجزءين الثاني والسابع منه، والجزءين الأول والثالث من القانون المنشئ للجنة حقوق الإنسان الوطنية، والمادة ٨٩ من نظامها الداخلي، عمدت لجنة حقوق الإنسان الوطنية بمبادرة منها، في تناولها لهذا الموضوع، إلى فتح القضية رقم 2006/2109/2/Q للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الناجمة عن الأحداث التي وقعت في بلديتي تيكسكوكو وسان سلفادور أتينكو، بولاية مكسيكو، في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٢٠ - وأرسلت لجنة حقوق الإنسان الوطنية مفتشين وخبراء طبيين تابعين لها إلى مسرح الأحداث وإلى مركز ''سانتياغيتو'' للاحتجاز والتأهيل الاجتماعي (الذي نقل إليه العديد من الأفراد الذين شاركوا في الأحداث)، بغرض تقييم الحالة، بما في ذلك قابلية ما يسمى ببروتوكول استنانبول للتطبيق.

٢١ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أصدرت لجنة حقوق الإنسان الوطنية التوصية ٢٠٠٦/٣٨، الموجهة إلى حاكم ولاية مكسيكو ومختلف السلطات الاتحادية. وخلصت لجنة حقوق الإنسان الوطنية إلى أنه استنادا إلى مختلف البيانات الصادرة عن نساء شاركن في تلك الأحداث، ثمة دلائل على سلوك لانتهاك الحرية الجنسية من جانب ضباط الشرطة، ولا سيما أثناء اعتقال النساء ونقلهن إلى مركز سانتياغيتو للاحتجاز.

٢٢ - وشملت التوصية عددا من النقاط الموجهة إلى السلطات في ولاية مكسيكو وإلى سلطتين أخريين. واعتُبرت سلطات ولاية مكسيكو مسؤولة بصفة خاصة عن الأعمال المشار إليها في العريضة.

٢٣ - والواقع أنه بما أن ذلك السلوك قد يُشكل جرائم من قبيل الاعتداء الجنسي والاغتصاب، فقد لفت إليه انتباه مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو كي يقرر طريقة الشروع في تناول كل حالة محددة.

٢٤ - وقد قُبلت حكومة ولاية مكسيكو توصية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبذلت قصارى جهودها من أجل الامتثال لكل التوصيات. واعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧ أنه قد جرت مراعاة التوصية ٢٠٦/٣٨ أي أنها أقرت بأن حكومة ولاية مكسيكو قد اتخذت خطوات كافية لاتباع تلك التوصية.

٢٥ - واستنادا إلى المادة ٩٧ من الدستور الوطني التي كانت لا تزال سارية، وبطلب من الوزير غينارو دافيد كونغورا بيمنتل، قررت المحكمة الاتحادية العليا للعدالة في تناولها لهذا الموضوع، ممارسة صلاحياتها في التحقيق فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في بلديتي تيكسكوكو وسان سلفاور أتينكو في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، مما تمخض عن القضية ٢٠٠٦/٣[(٢١)].

٢٦ - وجدير بالملاحظة أنه قبل إجراء الإصلاحات التي أضفت على حقوق الإنسان مرتبة دستورية، والمنشورة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، عملا بالمادة ٩٧ من الدستور، كان لدى المحكمة الاتحادية العليا للعدالة بالفعل صلاحية التحقيق في أي عمل من الأعمال التي تشكل ''انتهاكا جسيما لأي ضمانة من ضمانات الأفراد''. ولم تشكل تلك الصلاحية، التقديرية من حيث طابعها، تدبيرا قضائيا بهذا المعنى، بل شكلت تدبيرا إداريا، أُتخذ بحكم الوظيفة للتحقيق في الأعمال ذات الأهمية والمصلحة العامة، والتي تنطوي على مؤشرات بارتكاب انتهاكات خطيرة لضمانات الأفراد.

٢٧ - وضُمّنت نتائج هذا التحقيق في تقرير قُدِّم في حينه إلى الهيئات المختصة، وبصورة رئيسية إلى الفرع التنفيذي على المستوى المحلي أو المستوى الاتحادي وإلى مكاتب المدّعين العامين، بغية لفت الانتباه إليها والمقاضاة بشأنها على النحو الواجب.

٢٨ - ومع إجراء الإصلاح الدستوري في حزيران/يونيه ٢٠١١، مُنحت صلاحيات التحقيق إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وكما كان الحال بالنسبة للصلاحية السابقة

(٢١) http://201.159.134.50/Federal/PJ/SCJN/Sentencias/2009/21092009%281%29.pdf.

للمحكمة العليا، فإنه بموجب المادة ١٠٥ الحالية من الدستور، تستطيع الآن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تفتح تحقيقا في وقائع تشكِّل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ''متى ارتأت أن من المناسب القيام بذلك أو بناء على طلب من السلطات التنفيذية الاتحادية، سواء من مجلسي البرلمان الاتحادي، أو من حاكم الولاية، أو من رئيس الحكومة في منطقة العاصمة الاتحادية، أو من الكيانات التشريعية أو الاتحادية''.

٢٩ - وتقتضي هذه الصلاحية الجديدة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تساوي تماما الصلاحية الممنوحة من قبل للمحكمة الاتحادية العليا للعدالة تعاون موظفي الخدمة المدنية في التحقيق الذي تجريه تلك الوكالة المستقلة، ويشمل هذا الواجب إتاحة المعلومات المقيدة من حيث طابعها.

٣٠ - وفي الحالة المحددة المتعلقة بأحداث سان سلفادور أتينكو، كان الغرض من التحقيق الذي أجرته المحكمة الاتحادية العليا للعدالة هو دراسة الأعمال التي قامت بها مختلف السلطات لتقرر ما إذا كانت قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لضمانات الأفراد.

٣١ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قررت المحكمة الاتحادية العليا للعدالة بكامل هيئتها إنشاء لجنة تحقيق تتألف من قضاة اتحاديين لتقرر ما إذا كانت قد حدثت انتهاكات خطيرة لضمانات الأفراد في سان سلفادور أتينكو. وحصرت المحكمة الاتحادية العليا للعدالة تحقيقها في الجوانب التالية: الأسباب التي أدّت إلى حدوث الانتهاكات؛ الأطراف المسؤولة؛ الأسباب التي أسفرت عن الأحداث التي وقعت في ولاية مكسيكو. وبدأت اللجنة عملها في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣٢ - وقامت لجنة التحقيق بأنشطتها وفقا للقواعد والنُظم المنصوص عليها في أحكام (الاتفاق العام) ٢٠٠٧/١٦ الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا للعدالة. وأجرت اللجنة تحقيقا، وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ قدمت تقريرها الأوّلي عن الأحداث التي وقعت في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. وبعد ذلك، أعد القاضي خوسيه دي هيسوس غيدينيو بيلايو تقريرا نُشر في نسخته المتاحة للجمهور في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٣ - وفي ختام جلسات المحكمة الاتحادية العليا للعدالة أصدرت في جلستها العامة النتائج التي خلصت إليها بشأن هذه القضية، والتي شملت ما يلي:

- وفقا للبيانات المستمدة من التحقيق، واستنادا إلى الأحكام التي تُنظم استخدام القوة العامة في المكسيك، خلصت إلى أنه قد ارتكبت بالفعل انتهاكات خطيرة لضمانات الأفراد في الأحداث التي وقعت في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ في تيكسكوكو وسان سلفادور أتينكو، بولاية مكسيكو.

- لم يكن هناك أي دليل على وجود نية أو أوامر صريحة بالمشاركة في تلك الانتهاكات من جانب السلطات والمسؤولين الذين اجتمعوا في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ وأذنوا باستخدام القوة في هذه الحالة، ولا من جانب الذين شاركوا في الاجتماع لوضع استراتيجية العمليات.
- وطبقا للبيانات المستمدة من التحقيق، يمكن تحديد مشاركة فردية ومحددة في الانتهاكات الخطيرة لضمانات الأفراد.
- يمكن للهيئات المعنية القيام بتوسيع نطاق التحقيقات لتحديد من يكونون مسؤولين عن تلك الانتهاكات.
- حُددت معايير قانونية لاستخدام القوة العامة وستُستخدم هذه كبارامترات ومعايير لتحديد ما إذا كانت هناك انتهاكات خطيرة لضمانات الأفراد. وقد اعتُمدت المعايير بما يضمن أن يكون استخدام القوة العامة له سند مشروع وأُسس مشروعة، بحيث تتوافر للمجتمع القيود والمعايير النموذجية التي تضمن حمايته من الاعتداءات والتجاوزات غير المقبولة تحت أي ظرف.

٣٤ - وحدد قرار المحكمة معايير ومبادئ توجيهية اعتمدها كل فرع من أفرع الحكومة، أو أجهزتها أو مؤسساتها المعنية، وفقا لصلاحيات كل منها ومسؤولياتها.

٣٥ - وعلى وجه الخصوص، أشار رئيس المحكمة الاتحادية العليا للعدالة في ذلك الوقت القاضي غييرمو أ. أورتيز مایاغویتیا إلى أن القرار بشأن الأحداث التي وقعت في أتينكو يجب أن يؤدي إلى تحسين ظروف الأمن والوئام الاجتماعي بما ينسجم مع ولاية ذات حكم دستوري وتخضع لسيادة القانون. وأكد أن مشاركة المحكمة العليا في التحقيقات بشأن الأحداث التي وقعت في سان سلفادور أتينكو وتيكسكوكو كانت واجبا بالنسبة لأرفع محكمة في المكسيك، ويتصل مباشرة بحماية الدولة الدستورية.

٣٦ - مواصلة التحقيقات في الوقائع. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن مكتب المدعي العام الاتحادي عن طريق مكتب المدعي الخاص لجرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص أنه غير مختص بمتابعة التحقيق، وفقا للمادة ٥٠ من القانون الأساسي للقضاء

الاتحادي[٢٢] وسلم إلى المدعي العام لولاية مكسيكو جميع الأدلة الناتجة عن التحقيق الأولي PGR/FEVIM/03/05-2006، ونتيجة لهذا تجري معاملة الجرائم بوصفها جرائم عادية[٢٣].

٣٧ - وعلى غرار التحقيقات الاتحادية، بدأ مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو، بحكم الوظيفة، تحقيقا أوليا في الجرائم المدعاة التي ارتُكبت أثناء الأحداث التي وقعت في أتينكو. وطبقا للمعلومات المقدمة من ذلك المكتب، لا تزال التحقيقات جارية ومن المقرر اتخاذ عدد من الخطوات في المستقبل القريب.

٣٨ - المستجدات الأخيرة. في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أمرت المحكمة العليا بإطلاق سراح ١٢ عضوا من ''الجبهة الشعبية الموحدة للدفاع عن الأرض''، بمن فيهم قائدها إغناسيو ديل فالي، بسبب استخدام أدلة غير قانونية وغير كافية في اتهامهم بجريمة الاختطاف. وبذلك أيَّد قضاة الدائرة الأولى للمحكمة دعاوى الاستئناف وألغوا بذلك أحكام السجن التي صدرت بحق المحتجين، والتي تراوحت بين ٣١ إلى ١١٢ سنة.

٣٩ - مشاركة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. نتيجة لاندماج المكسيك الكامل في منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، تدرس لجنة البلدان الأمريكية أيضا عريضة مقدمة من ١١ امرأة بشأن انتهاكات مدعاة لحقوق الإنسان حدثت لهن أثناء الأحداث التي وقعت في سان سلفادور أتينكو في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. ولا يزال التحقيق جاريا الآن في إطار منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، وستُبلَّغ المستجدات المتعلقة بذلك إلى اللجنة في الوقت المناسب.

---

(٢٢) http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/172.pdf.

(٢٣) الجرائم العادية والجرائم التي تخضع لـ ''للولاية العادية'' هي تلك المحددة في القانون الجنائي أو قانون الحماية الاجتماعية لكل ولاية، مع اختلاف العقوبات المفروضة على ارتكاب أو عدم ارتكاب أعمال مختلفة (جرائم). وتصدر هذه المدونات من جانب مجالس البرلمان في الولايات والسلوك الذي تصفه إلا داخل أراضي كل ولاية. و ينص القانون الجنائي لولاية مكسيكو (http://www.cddiputados.gob.mx/POLEMEX/leyes/Ley09.html)، تحت عنوان ١ ''تطبيق القانون الجنائي''؛ الفصل الرابع ''القوانين الخاصة والتنازع الظاهري للقواعد''، المادة ٤، على أنه ''في حالة الجريمة المنصوص عليها في قانون محلي خاص يطبق ذلك القانون، وتطبق أحكام هذه المدونة عند الاقتضاء''.

٦ - يُرجى تقديم معلومات عن كيفية تأثير استمرار مناخ الإفلات من العقاب وانعدام الأمن في الدولة الطرف في تمتع المرأة بحقوقها. وفي هذا السياق، يُرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لحماية النساء من العنف، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.

٤٠ - استجابة لطلبات الجمهور ومن أجل المساعدة على حماية ضحايا الجريمة أُنشئ مكتب خاص لضحايا الجرائم بموجب مرسوم نُشر في الجريدة الرسمية الاتحادية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتدار هذه الوكالة وتعمل بواسطة مجلس إدارة ومدع عام. وهي تشمل ٤ ممثلين عن المجتمع المدني، برزوا بسبب جهودهم لتعزيز الأمن والعدالة. ويعد المعهد الوطني للمرأة جزءا من مجلس الأدارة.

٤١ - ونود أيضا أن نشير إلى العدد الثالث من الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن ديناميات العلاقات الأسرية (ENDIREH 2011)[٢٤]، التي أجراها المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا بدعم تقني من المعهد الوطني للمرأة بغرض توفير مؤشرات لبلدنا لتقييم التقدم الحاصل في القضاء على العنف ضد المرأة وتحديد تدابير التنفيذ الممكنة.

٤٢ - وفضلا عن ذلك، فلتحسين وصول ضحايا العنف من الإناث إلى العدالة، وتحسين نوعية حياتهن، تشجع اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه إنشاء مراكز للعدالة معنية بالمرأة، باعتبارها أحد مشاريعها ذات الأولوية. وهي تشكل نموذجا لرعاية المرأة، وأُنشئت بنهج مشترك بين الوكالات ومتعدد التخصصات، وتدريجي. وفي خلال عام ٢٠٠١، حوِّل ما مجموعه ١٥ مليون بيسو (٨١٢ ٠٧٦ ١ دولارا)[٢٥] من الأموال الاتحادية من أجل إنشاء هذه المراكز[٢٦].

٤٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قررت محكمة العدل العليا الاتحادية بالإجماع، أن تكون الأحكام التي تصدرها محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ملزمة للقضاء الاتحادي.

---

(٢٤) ستتاح نتائج الدراسة الاستقصائية لديناميات العلاقات الأسرية لعام ٢٠١١ في أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٥) الأرقام بدولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف وهو ١٣,٩٣ بيسو لكل دولار في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بحسب مصرف المكسيك Banxico.

(٢٦) تفيد التقارير بحدوث تقدم في التفاوض لعقد اتفاقات تعاون مع حكومات ولايات أغواسكالييتس؛ ودورانغو؛ وولاية مكسيكو؛ وبويبلا وسينالوا. ولا يجوز استخدام الأموال الاتحادية المخصصة لتشييد المركز إلا في المشروع المأذون به فقط ويجب تقديم تقارير دورية بشأن استخدام تلك الأموال. وتصان خصوصية الضحايا من خلال نظام لتسجيل بيانات المستخدم، به آلية أمنية. وتجدر الملاحظة بأن مركز العدالة للمرأة في توكستلا غوتييريز، تشياباس، قد تناول فعلا أكثر من ٨٠٠ حالة، بمتوسط ٤٠ امرأة في اليوم، بعد مرور شهر واحد فحسب على افتتاحه (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

٤٤ - وفي ما يتعلق بالأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية، في القضية المعروفة باسم ''*Campo Algodonero*''[٢٧]، امتثلت دولة المكسيك، في جملة أمور، للأحكام المتعلقة بالتعويض والنشر والاعتراف بالمسؤولية[٢٨]. وفي قضية *Valentina Rosendo Cantú*[٢٩]، فإنه بالإضافة إلى الاعتراف بالمسؤولية الدولية عن الامتناع عن أفعال معينة، أو الجبر عن الضرر، حسبما أعرب عنه طريق وزير الداخلية في قانون عام مؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يجري التحقيق في القضية بواسطة مكتب المدعي العام الاتحادي والمدعي الخاص لجرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص، مما يعني أنه يمكن النظر في القضية أمام المحاكم العادية وليس أمام المحاكم العسكرية.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، فإنه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، وفي سياق زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نشرت الجريدة الرسمية الاتحادية السمات الأساسية لـ ''آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان'' استنادا إلى إجراء منسَّق من جانب وزارة الداخلية، والوكالات والكيانات التابعة للإدارة العامة الاتحادية، ولمكتب المدعي العام الاتحادي[٣٠]. وهذا من شأنه الاعتراف بحق جميع الأشخاص فرادى وجماعات، في تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها على الصعيدين الوطني والدولي[٣١]. والغرض من تنفيذ تلك الآلية هو أن تؤخذ في الاعتبار البروتوكولات والمبادئ التوجيهية والأدلة من أجل تحديد التدابير الإدارية اللازمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، سوف تتمتع بحماية الحكومة الاتحادية الآن، المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي كن يتعرضن لتهديدات، وستقوم وزارة الداخلية بتنسيق ذلك، ويجب أن تُكفل تلك الحماية من خلال منظور جنساني يولي الاعتبار إلى احتياجاتهن المحددة كنساء.

---

(٢٧) انظر http://www.conavim.gob.mx/es/CONAVIM/Campo_algodonero.

(٢٨) http://www.conavim.gob.mx/es/CONAVIM/07112011.

(٢٩) http://www.presidencia.gob.mx/2011/12/alejandro-poire-romero-secretario-de-gobernacion-durante-el-acto-de-reconocimiento-de-responsabilidad-del-estado-mexicano-caso-valentina-rosendo-cantu.

(٣٠) http://dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5199805&fecha=07/07/2011.

(٣١) عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٤/٥٣ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٩، الذي اعتُمد بموجبه ''إعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد، والجماعات، ومنظمات المجتمع، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا''.

٤٦ - وفضلا عن ذلك، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريرا خاصا في تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في المكسيك[٣٢] ويغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠١١، بغرض توعية السلطات بالمشاكل وسوء الأوضاع التي يعمل في ظلها أولئك الأشخاص. وفي جملة أمور أخرى، خلص التقرير إلى أن على السلطات بمستويات الحكومة الثلاثة أن توحِّد جهودها من أجل الاعتراف بصورة فعالة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم. وتقدم الوثيقة أيضا اقتراحات محددة إلى وزارة الداخلية، ووزارة الأمن العام، وإلى مكتب المدعي العام الاتحادي وإلى حكام الولايات.

٤٧ - وفيما يتعلق بحماية الصحفيين، ففي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وبأمر من المدعي العام للجمهورية، أنشئ مكتب للمدعي الخاص للنظر في الجرائم ضد الصحفيين (*Fiscalía Especial para la Atención de Delitos cometidos contra Periodistas*, FEADP)[٣٣]، وخُولت له سلطة توجيه وتنسيق التحقيقات والإشراف عليها، والمقاضاة، عند الاقتضاء، بشأن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين المحليين والأجانب، في ممارستهم لمهنتهم داخل الأراضي الوطنية.

٤٨ - وفي ضوء الهجمات التي تعرَّض لها الصحفيون، وقَّعت كل من وزارة الداخلية، ووزارة العلاقات الخارجية، ووزارة الأمن العام، ومكتب المدعي العام الاتحادي، والمكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتفاقا للتنسيق في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بغرض اتخاذ إجراءات وقائية وحمائية لصالح الصحفيين[٣٤]، يتفق مع أُسس الإجراءات الواردة في البرنامج الوطني لحقوق الإنسان ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويضع هذا الاتفاق تدابير مؤسسية ومشتركة بين الوكالات لضمان سلامة الصحفيين، والفنيين العاملين في محال الاتصالات، والمواطنين الذين تتعرض سلامتهم الشخصية للتهديد في حالات تتعلق بحرية الصحافة. وفضلا عن ذلك، ففي إطار هذا الاتفاق، أُنشئت لجنة استشارية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لإسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة إلى السلطات المختصة لدى تطبيقها للتدابير الوقائية والحمائية من أجل ممارسة الصحفيين لعملهم بحرية.

---

(٣٢) الحق في الدفاع: التقرير الخاص بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في المكسيك http://www.cndh.org.mx/sites/all/fuentes/documentos/Index/20110706.pdf.

(٣٣) http://www.pgr.gob.mx/combate%20a%20la%20delincuencia/delitos%20federales/FPeriodistas/FPeriodistas.asp.

(٣٤) http://www.derechoshumanos.gob.mx/es/Derechos_Humanos/ Mecanismo_de_proteccion_a_periodistas.

٤٩ - وربما نشير إلى أن الميزانية الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢، خصصت ٣٣,٥ مليون بيسو[٣٥] (١٥٦ ٤٠٤ ٢ دولارا)[٣٦] لإنفاذ الأحكام والتسويات الودية الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية و/أو المحكمة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل التعويض عن الأضرار؛ و ٢٩,٥ ملايين بيسو[٣٧] (٠٩٣ ١١٧ ٢ دولارا) لآليات حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧ - يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن مدى انتشار العنف العائلي والجنسي، ونسبة الحالات المبلغ عنها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم. ويشير التقرير إلى وجود مراكز رعاية وملاجئ لعلاج ضحايا العنف العائلي والجنساني. ويُرجى بيان ما إذا كان يتم رصد العمليات الشاملة لمراكز الرعاية والملاجئ هذه، مثل الاستخدام الكافي للميزانية المخصصة لها واحترام سريّة المعلومات التي تخص الضحايا.

٥٠ - تُعد الدراسة الاستقصائية الوطنية لديناميات العلاقات الأسرية لعام ٢٠٠٦[٣٨]، أفضل مصدر للمعلومات بشأن مدى تفشي العنف ضد المرأة في المكسيك. وطبقا لهذه الدراسة، ففي تلك السنة:

٥١ - تعرَّض ٤٣,٢ في المائة من النساء اللاتي يبلُغن من العمر ١٥ عاما أو أكثر، لشكل من أشكال العنف على أيدي شركائهن (الزوج/الشريك، الزوج السابق/الشريك السابق، الصديق) خلال آخر علاقة بينهما وعلى صعيد الولاية، تفاوتت النسب المئوية بين ٥٤,١ في المائة في ولاية مكسيكو، و ٣٣,٧ في المائة في كواويلا. وبحسب الحالة الزوجية، فإن مدى تفشي العنف بين الزوجين على الصعيد الوطني أثناء العلاقة القائمة أو الأخيرة بلغ بين النساء ٤٦,٤ في المائة فيما بين المتزوجين/المقيمين معا، و ٦١,٥ في المائة فيما بين المنفصلات/المطلقات، و ٢٦ في المائة فيما بين العازبات.

---

(٣٥) منها ٣١ مليون بيسو مقابل الزيادة التي أقرها مجلس النواب. انظر *Presupuesto de Egresos de la Federación 2012, programas presupuestarios en clasificación económica* (L001).

(٣٦) الأرقام بدولارات الولايات المتحدة، بسعر صرف يبلغ ١٣,٩٣ بيسو لكل دولار في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مصرف المكسيك Banxico.

(٣٧) منها ٢٧ مليون بيسو مقابل الزيادة التي أقرها مجلس النواب. انظر Presupuesto de Egresos de la Federación 2012, programas presupuestarios en clasificación económica (P017).

(٣٨) يتاح المزيد من المعلومات في الموقع:

http://estadistica.inmujeres.gob.mx/formas/temas_descripcion.php?IDTema=4, and at: http://www.inegi.org.mx/est/contenidos/Proyectos/Encuestas/Hogares/especiales/endireh/endireh2006/default.aspx.

٥٢ - وبحسب نوع العنف الزوجي أثناء العلاقة القائمة أو الأخيرة، أعلن ٣٧,٥ في المائة من جميع النساء اللاتي يبلغن من العمر ١٥ عاما أو أكثر أنهن تعرضن لاعتداء عاطفي قد يؤثر على صحتهن العقلية والنفسية، وتعرَّض ٢٣,٤ في المائة منهن لنوع من الاعتداء من أجل السيطرة على دخولهن وعلى تدفق الموارد المالية للأسرة المعيشية، وإلى المساءلة بشأن عاداتهن الإنفاقية، وقالت ما نسبتهن ١٩,٢ في المائة منهن أنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف البدني.

٥٣ - وأبلغ ٩ في المائة من النساء عن تعرضهن لعنف جنسي من جانب أزواجهن أو شركائهن أثناء علاقاتهن. وتفاوتت هذه النسبة بصورة كبيرة بحسب الحالة الزوجية: ٤,٤ في المائة للعازبات، ٨,٤ في المائة للمتزوجات أو المقيمات مع شركاء، و ٢٢,٨ في المائة بين المنفصلات أو المطلقات.

٥٤ - وأُجريت الدراسة الاستقصائية لديناميات العلاقات الأسرية لعام ٢٠١١ في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وستتاح نتائج تلك الدراسة في أيار/مايو ٢٠١٢، ومن ثم يمكن تقديمها أثناء استعراض التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك.

٥٥ - وتبين الإحصاءات المستمدة من سلطات العدالة أن هناك حوالي ٠٠٠ ١٤ من التحقيقات الأولية كل سنة تتعلق بجريمة الاغتصاب[٣٩] (٨٩٤ ١٣ في عام ٢٠٠٦؛ و ١٩٩ ١٤ في عام ٢٠٠٧؛ ٠٧٨ ١٤ في عام ٢٠٠٨؛ ٨٥٠ ١٤ في عام ٢٠٠٩؛ و ٩٩٣ ١٤ في عام ٢٠١٠). وبالنسبة لجريمة اغتصاب القاصرات (*estupro*)، كان هناك حوالي ٥٠٠ ٢ من التحقيقات الأولية كل سنة (٧٦١ ٢ في عام ٢٠٠٦؛ ٧٣٠ ٢ في عام ٢٠٠٧؛ ٥٧٧ ٢ في عام ٢٠٠٨؛ ٥٥٥ ٢ في عام ٢٠٠٩؛ و ٣٦٥ ٢ في عام ٢٠١٠). وبالنسبة للجرائم الجنسية الأخرى، تفتح تحقيقات أولية تبلغ حوالي ٠٠٠ ١٦ تحقيق كل سنة (٢٥١ ١٤ في عام ٢٠٠٦؛ ١٧١ ١٦ في عام ٢٠٠٧؛ ٢٠٧ ١٦ في عام ٢٠٠٨؛ ٤١٠ ١٦ في عام ٢٠٠٩ و ٧٥٥ ١٦ في عام ٢٠١٠).

٥٦ - وتشير الإحصاءات المتعلقة بإقامة العدالة إلى أن هناك ما يقرب من ٥٠٠ ٤ من الأفراد يمثلون أمام المحكمة كل سنة بسبب جريمة الاغتصاب، وأن ما يزيد قليلا على ٥٠٠ ٣ شخص، تصدر بحقهم إدانات بسبب تلك الجريمة في كل سنة (مثل أمام المحكمة: ٦٤٣ ٤ في عام

(٣٩) حسب أكمل الإحصاءات المتاحة من نظام العدالة تسجِّل البيانات بحسب نوع الجريمة والجاني، وليس بحسب الضحية. ومع ذلك، تبين تقارير جزئية من مكاتب المدعين المحلية أن حوالي ٩٠ في المائة من ضحايا جميع الجرائم الجنسية هن من النساء.

٢٠٠٦؛ و ٥١١ ٤ في عام ٢٠٠٧؛ و ٣٦٩ ٤ في عام ٢٠٠٨، و ٤٧٧ ٣ في عام ٢٠٠٩ و ١٥٧ ٣ في عام ٢٠١٠. أما الذين أدينوا وصدرت بحقهم أحكام فعددهم كالتالي: ٥٧٧ ٣ في عام ٢٠٠٦؛ و ٥٦٣ ٣ في عام ٢٠٠٧؛ و ٦٧٥ ٣ في عام ٢٠٠٨؛ و ٢٤٥ ٣ في عام ٢٠٠٩ و ١٠٧ ٣ في عام ٢٠١٠).

٥٧ - ويحاكم حوالي ٠٠٠ ٤ شخص في كل سنة بسبب جريمة العنف العائلي (٨٢٧ ٣ في عام ٢٠٠٦؛ و ٥٣٩ ٤ في عام ٢٠٠٧؛ و ٨٢٠ ٤ في عام ٢٠٠٨؛ و ٨٦٦ ٣ في عام ٢٠٠٩ و ٨٠١ ٣ في عام ٢٠١٠) وقد أُدين حوالي ٢٠٠٠ شخص (٣١٨ ١ في عام ٢٠٠٦؛ و ٤٩٤ ١ في عام ٢٠٠٧؛ و ٧٤٠ ١ في عام ٢٠٠٨؛ و ٧٧٥ ١ في عام ٢٠٠٩ و ٨٩٤ ١ في عام ٢٠١٠).

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٩، كان هناك ٧٤٣ رجلا محتجزين[٤٠] في مركز إصلاحي بسبب جريمة العنف العائلي؛ و ٤٩٠ ٨ بسبب جريمة الاغتصاب؛ و ٤٥٧ ٤ بسبب جرائم ''معادلة للاغتصاب'' و ٣٦٨ ٤ بسبب جرائم جنسية أخرى.

٥٩ - وتفتتح مراكز الرعاية والملاجئ لضحايا العنف العائلي والعنف الجنساني وأطفالهم، وتدار بواسطة حكومات الولايات أو حكومات البلديات، أو بواسطة منظمات المجتمع المدني. وتعزز المكسيك إدارة تلك المراكز والملاجئ كما تعزز من رصدها لاستخدام الميزانية. وتقوم وزارة الصحة، والمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، بتوفير الأموال والإشراف عليها من خلال برامجها للدعم التي تقدم إلى مكاتب الولايات المعنية بالمرأة وإلى برنامج الاستثمار الاجتماعي المشترك، وإلى برنامج المعهد الوطني للمرأة أيضا من أجل دعم مكاتب المرأة في الكيانات الاتحادية.

٦٠ - وتحترم خصوصية الملاجئ ومراكز الرعاية، بما يتفق مع الحقوق والأحكام التي قررتها المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة وصدّقت عليها المكسيك، فضلا عن تلك الواردة في التشريعات المحلية.

(٤٠) في واحدة من هذه المراحل القانونية: مرحلة صدور الحكم، مرحلة الاستئناف، مرحلة تنفيذ الأحكام أو تأكيدها. المصدر: INEGI-Encuesta Nacional de Gobierno 2010. Poder Ejecutivo Estatal Gobierno, seguridad pública y reinserción social. More information at: http://www.inegi.org.mx/est/contenidos/Proyectos/censosgobierno/eng2010/default.aspx

٨ - وفقا للمعلومات الواردة، يقع قتل الإناث المستشري في جميع أنحاء الدولة الطرف. يُرجى تقديم معلومات عن التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة قتل الإناث. فهل أطلقت إشارة التحذير بشأن العنف الجنساني؟ ويُرجى تقديم معلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة لتعريف جريمة قتل الإناث في القانون الجنائي.

٦١ - تعد جريمة قتل الإناث واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه المكسيك. ويشكل قتل الإناث شكلا محددا من أشكال العنف الذي يتسم بالإفلات من العقاب في الولاية، والسماح بها على الصعيد الاجتماعي. وتحاول المكسيك الآن العمل على تحطيم تلك الحلقة من خلال مختلف إجراءات منع العنف ضد المرأة، ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه (انظر الردود على الأسئلة ٦ و ٦ و ٩).

٦٢ - ومن بين التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن منع العنف الجنساني ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه وكذلك قتل الإناث، تلك التحقيقات التي تجريها اللجنة الخاصة المنشأة بواسطة مجلس النواب، ومكتب مكسيكو التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، والجامعة الوطنية المستقلة لمكسيكو، وكلية مكسيكو، للنظر في الإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة فيما يتعلق بقتل الإناث، ورصدها عن كثب. وقد أسفرت هذه التحقيقات عن عدد من التقارير، بما فيها ''العنف المتصل بقتل الإناث في ١٠ كيانات في الجمهورية المكسيكية''، ''قتل الإناث''، ''تحليل لتصنيف الجرائم المكسيكية''، ''قتل الإناث في المكسيك: التقديرات، الاتجاهات، والتغيرات ١٩٨٥-٢٠٠٩[٤١] و تشخيص القوانين الجنائية والإجرائية''. ورعت اللجنة أيضا منتديات ومؤتمرات وحملات وموائد مستديرة مختلفة.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأت مناقشات بهدف جعل قتل الإناث جريمة: وأسهمت منظمات المجتمع المدني بصورة كبيرة في هذا العمل. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقر مجلس النواب مشروع مرسوم إصلاح قانون العقوبات الاتحادي، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، والقانون الأساسي للإدارة العامة الاتحادية، والقانون الأساسي لمكتب المدعي العام، بغرض جعل قتل الإناث جريمة.

٦٤ - وشملت الوثيقة تسع مبادرات فضلا عن تعديلات كثيرة للتعريفات المتعلقة بجرائم من قبيل التحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب، والعنف العائلي، والتخصيب

(٤١) توفر الوثيقة بيانات من سجل وفيات الإناث، وتلخص الجهود المبذولة للقضاء على عدم شفافية جرائم القتل، وعلى فهم الظاهرة بشكل أكمل من أجل وضع أدوات لمكافحتها. وتوفر الدراسة أيضا أدلة للولايات، من أجل وضع عقوبات معيارية، وتقترح اتخاذ إجراءات مباشرة لاعتقال المجرمين ومعاقبتهم.

الاصطناعي، والخصوبة الاصطناعية، والتعقيم المستحث. وينتظر مشروع القانون الآن إقراره من قِبَل مجلس الشيوخ، ونشره في الجريدة الرسمية الاتحادية، والمتوقع أن يتم ذلك خلال الدورة التشريعية الثانية التي تبدأ في آذار/مارس ٢٠١٢[٤٢].

٦٥ - وتحقق تقدم أيضا على الصعيد المحلي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقرت ١٠ ولايات كما نشرت تعريفا لجريمة قتل الإناث[٤٣]. وأقرت ولاية تشياباس مؤخرا هذه المبادرة، وإن كان نشرها لا يزال قيد الانتظار. وتناقش ولايات باها كاليفورنيا، وكواويلا، وإيدالغو، وخاليسكو وسينالوا، مبادرات مماثلة لجعل قتل الإناث جريمة.

٦٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عيَّنت ولاية إيدالغو مدعيا خاصا ليعنى بمسألة قتل الإناث. وفي ذلك الشهر نفسه، نشر المدعي العام لمنطقة العاصمة الاتحادية بروتوكولا للتحقيقات الوزارية وتحقيقات الخبراء في جريمة قتل الإناث[٤٤] وأعلن المتغيرات التي يجب تضمينها في نظام التحقيق الأولي[٤٥] في قضايا قتل الإناث. ويوجد في ولاية غيريرو بروتوكول يتناول حالات العنف الجسيم، حيث تكون حياة الضحية معرضة للخطر، كما يوجد في ولاية مكسيكو بروتوكول للتحقيق في القتل من منظور قتل الإناث.

٦٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، بدأت اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، في إنشاء مراكز العدالة للمرأة بغرض خفض حوادث قتل الإناث (انظر الرد على السؤال ٦).

٦٨ - ومنذ نشر القانون العام المعني بحصول المرأة على حياة خالية من العنف، ولوائحه، لم يصدر تحذير بشأن العنف الجنساني، نظرا لاستبعاد الطلبين المقدمين إلى النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه والقضاء عليه.

---

(٤٢) H. Cámara de Diputados. Gaceta Parlamentaria, year XV, no. 3408-III, 8 December 2011. http://gaceta.diputados.gob.mx.

(٤٣) كوليما، منطقة العاصمة الاتحادية، دوارنغو، غيريرو، غواناخواتو، ولاية مكسيكو، موريلوس، سان لويس بوتوسي، تاماوليبابس وفيراكروس. وتصل العقوبات إلى السجن لمدة ٧٠ سنة في بعض الولايات (مثل منطقة العاصمة الاتحادية) ويعد وجود أي نوع من العلاقة عاملا مشددا.

(٤٤) وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اصدر مكتب المدعي العام في منطقة العاصمة الاتحادية أول حكم يتعلق بجريمة قتل الإناث.

(٤٥) المنشور C/002/2011، المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: http://www.ordenjuridico.gob.mx/Documentos/ Estatal/Distrito%20Federal/wo66182.pdf.

٩ - يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن تقييم عمل البرنامج ذي الـ ٤٠ نقطة، الذي يهدف إلى تنفيذ توصيات اللجنة بشأن حالات العنف ضد النساء في سيوداد خواريز، التي قدمتها اللجنة المعنية بسياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن تنفيذ بروتوكول ألبا، الذي يهدف إلى تحسين الاستجابة على جميع المستويات الحكومية للبحث عن النساء والفتيات اللاتي اختفين في سيوداد خواريز وتحديد مكان وجودهن.

٦٩ - اختتُم برنامج الحكومة الاتحادية للعمل من أجل منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في مدينة خواريز، وشيواوا، والمعروف أيضا باسم ''البرنامج ذي الأربعين نقطة'' في آب/أغسطس ٢٠١٠. ويُبرز التقرير الختامي الإجراءات المتخذة من جانب مختلف المكاتب الاتحادية ومكاتب الولايات ومكاتب البلديات، والوكالات المشاركة في البرنامج[٤٦]، ويمكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، التحليل والاقتراح المتعلقين بقانون التعاون (المطبَّق حاليا)[٤٧]، والتعاون من أجل المساعدة التقنية الدولية، وأساليب التحقيق لدمج التحقيقات الأولية ذات المنظور الجنساني؛ وإنشاء ملجأ خاص لضحايا الاتجار بالأشخاص، وحملات التوعية، لزيادة الوعي بشأن قضايا نوع الجنس والعنف ضد المرأة (دورات تدريبية، حلقات عمل، حلقات دراسية، منشورات وما إلى ذلك).

٧٠ - وما برحت تقُدم أيضا المساعدة التقنية والنفسية المتخصصة المتعلقة بالعنف العائلي والجنساني منذ عام ٢٠٠٤. ونُظمت دورات للقضاة والمدعين المعينين في المحاكم، تتناول المواضيع التقنية المتعلقة بمعالجة حالات الإدمان، ويواصل مركز رعاية الضحايا في شيواوا، تقديم التوجيه وإسداء المشورة القانونية، والدعم النفساني والطبي والمساعدة، وهو جهد تعززه حاليا الخدمات التي يقدمها المدعي الخاص في جرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص. وأُجريت أيضا زيارات للتحقق من المعايير المطبقة في حالات العنف العائلي، واتُخذت تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وبدأ العمل من أجل إنشاء مراكز العدالة للمرأة؛ ووضعت مبادئ توجيهية لإنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن النساء المفقودات (نُشرت في عام ٢٠٠٩)[٤٨]؛ ويستمر العمل من أجل إعداد نموذج الرعاية للملاجئ؛ واتُخذت في جملة

(٤٦) وزارات العلاقات الخارجية، الأمن العام، التنمية الاجتماعية، التعليم، الصحة، الداخلية، معهد الهجرة الوطني، المعهد الوطني للجغرافيا والإحصاءات، المعهد الوطني للمرأة، مكتب المدعي العام لولاية شيواوا، معهد شيواوا للمرأة، وما إلى ذلك.

(٤٧) نُشر قانون التعاون الدولي لأغراض التنمية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ في الجريدة الرسمية الاتحادية.

(٤٨) الاتفاق 2009-02 الصادر عن وزارة الأمن العام، والمنشور في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩: http://dof.vlex.com.mx/vid/secretario-integrar-casos-violencia-56482650.

إجراءات، خطوات لإنشاء شبكة من الولايات لمعالجة العنف ضد المرأة، ومنعه؛ وقُدم تمويل لمنظمات المجتمع المدني من أجل ترميم الأماكن العامة، وقُدمت منح دراسية لمواصلة الدراسات الأساسية، وبُدئت أنشطة لدعم للمهاجرين.

٧١ - وحدثت أيضا تنقيحات للبروتوكول المتعلق بالمعالجة، والاستجابة والتنسيق فيما بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات وسلطات البلديات، في حالات النساء والفتيات المفقودات في مدينة خواريز، والمعروف باسم ''بروتوكول ألبا''. وكما لوحظ في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك، فإن الحكم في قضية *Campo Algodonero* والصادر عن محكمة البلدان الأمريكية في عام ٢٠٠٩ عزز أنشطة البرنامج وأدى إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لرصد تنفيذه.

٧٢ - وأتاح التقرير النهائي ''لبرنامج النقاط الأربعين'' مدخلا لإعداد مقترح جديد، من شأنه أن يوفر متابعة للقضايا المرجأة واقتراح إجراءات واستراتيجيات جديدة. وبهذه الطريقة يستند برنامج العمل السنوي لعام ٢٠١١[٤٩] للجنة الفرعية المعنية بالتنسيق والاتصال لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في مدينة خواريز[٥٠] إلى العمل المشترك لمنسقي كل من رابطة واضعي الخطط المالية، ومنظمات المجتمع المدني، ويشمل ٢٣ من إجراءات العمل.

٧٣ - و يمكن أن نشير إلى أنه من بين إجراءات العمل تلك خطة لتوفير التدريب والوعي بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني لموظفي الخدمة المدنية، وتقديم الدعم لمشاريع منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة فيما يتعلق بمنع العنف والقضاء عليه؛ وتعزيز وإنشاء مراكز الرعاية والملاجئ للإناث ضحايا العنف؛ وتوفير الرعاية الشاملة للنساء في مركز إعادة التأهيل الاجتماعي في مدينة خواريز؛ ورصد الحكم في قضية كامبو ألغودونيرو؛ وعقد منتديات وتنظيم أنشطة تدريب وتوعية أخرى في مجال صناعات التصدير، بغرض تحسين ظروف عمل النساء؛ وتشجيع تحديث تشريعات ولاية شيواوا بما يجعلها متفقة مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان.

٧٤ - وينفذ بروتوكول ألبا كلما أفيد بفقدان فتاة أو امرأة في تلك المدينة، ليتسنى العثور عليها في أسرع وقت ممكن. وقد استكمل البروتوكول نتيجة للحكم في قضية كامبو ألغودونيرو وكجزء من برنامج النقاط الأربعين. ويشكل التحديث مسارا تنفيذيا بالغ الأهمية

(٤٩) أقرته في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ لجنة السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية.

(٥٠) عقدت اللجنة الفرعية للتنسيق والاتصال لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في مدينة خواريز، شيواوا، ٣٤ جلسة، منذ نشأتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

يتألف من ٣ مراحل هي: التنسيق لغرض المنع، والبحث في الحالات الطارئة، والنتيجة ووقف العملية.

٧٥ - وفي هذا الصدد، تنفذ خطة عمل البحث على ثلاثة مستويات في الحكومة، بالتنسيق مع الوسائط الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات العامة والخاصة في شتى أنحاء المكسيك. ويتألف الفريق التقني من المدعي العام لولاية شيواوا ووزارة الأمن العام الاتحادية ومكتب المدعي العام الاتحادي، ومعهد شيواوا للمرأة، وإدارة التواصل الاجتماعي في الولاية، ووزارة الداخلية.

٧٦ - ومن خلال معهد شيواوا للمرأة، بدأت حكومة ولاية شيواوا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حملة لمنع قتل الإناث، في مدينة خواريز، من أجل توعية الجمهور ببدء تنفيذ بروتوكول ألبا، مستخدمة خطا هاتفيا ساختا (01-800-838-7830) وشعارا هو: ''حالات الاختفاء في خواريز يجب أن تتلاشى. فلننفذ بروتوكول ألبا من أجل المساعدة في العثور على المفقودات من الفتيات والنساء''.

٧٧ - ويمول الحملة كل من برنامج مكاتب المرأة في الكيانات الاتحادية والمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية كما تمول أيضا من معهد شيواوا للمرأة ومن ميزانية حكومة الولاية. وقد طُبع ٣ ٠٠٠ كتيِّب و ٣٠ ٠٠٠ ملصق؛ ووُضعت علامات مميزة على ٧٢ من شاحنات المدينة؛ وخصصت ٥٨ شاحنة لنقل عاملات صناعات التصدير؛ ونُظمت ١٢ حفلة مسرحية في نقاط استراتيجية في المدينة. ولضمان التوزيع السليم للمواد استُخدمت دراسة تستند إلى مراجع جغرافية، أعدتها كلية لافرونتيرا نورتي Colegio de la Frontera Norte، مع إعطاء الأولوية للأحياء التي تقطنها النساء الأكثر تعرضا للمخاطر والضعف(٥١).

٧٨ - وربما نشير إلى أن اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه تضع تدابير للرصد والفعالية بغرض تحسين بروتوكول ألبا وتنفيذه على صعيد البلد.

(٥١) هذا هو الحال في ما يتعلق بمرافق الأداء العام في المناطق التالية: غرانياس، شابولتيبيك، آستيكاس، فرانشيسكو إي ماديرو، شاميسال، فيستا هيرموسا، لوس أوليفوس، ريفيراس دل برافو وبويرتو أنابرا.

١٠ - يُرجى تقديم معلومات عن أثر التدابير المتخذة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار الداخلي، على النحو الذي طلبته اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة. ويذكر التقرير أنه حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، فتح المكتب المعني بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ٦٣ تحقيقا أوّليا يتصل بحالات اتجار بالأشخاص. يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن عدد الحالات التي تم التبليغ عنها، والدعاوى، وقرارات الإدانة منذ سن قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه (٢٠٠٧) ولوائحه (٢٠٠٩).

٧٩ - في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ أقر مجلس الشيوخ الوطني التعديلات على المواد ١٩ و ٢٠ و ٧٣ من الدستور المكسيكي لإدراج الاتجار في الأشخاص بين الجرائم التي من أجلها تصدر المحكمة احتجازا وقائيا بينما تُتخذ الإجراءات ضد المتهم، وأيضا لإدراج حق ضحايا الاتجار في الأشخاص في المحافظة على سلامة هوياتهم وبياناتهم الشخصية.

٨٠ - وعملا بقانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه[٥٢] ولوائحه[٥٣] نُشر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ''البرنامج الوطني لمنع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه''[٥٤]، باعتباره محصلة لأعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات لمنع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه، والذي يُعد المعهد الوطني للمرأة عضوا فيه. والغرض من هذا البرنامج هو منع ومكافحة الاتجار في الأشخاص وتوفير الرعاية والحماية للضحايا من خلال التنسيق، والتعاون والتوعية في القطاع العام، والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص. ويتمثل الهدف في تشجيع السياسات، والبرامج، وأنشطة المنع، لجعل المرأة والفتاة أقل ضعفا إزاء جريمة الاتجار في الأشخاص.

٨١ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ صدرت نشرة تتضمن الإجراء الذي يتبعه المعهد الوطني للهجرة من أجل اكتشاف ضحايا الجريمة الأجانب بمن فيهم ضحايا الاتجار في البشر، وتحديد هويتهم ومعالجتهم[٥٥]. ويشير هذا الإجراء إلى أنه بغض النظر عن وضع الهجرة للضحايا الأجانب، يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حمايتهم ورعايتهم، فضلا عن احترام حقوقهم الإنسانية، ولهذا الغرض تقدم لهم التسهيلات اللازمة لرعايتهم طبيا ونفسيا، والمعلومات المتعلقة بحقوقهم، مع التأكيد بوجه خاص على الحق في الوصول على العدالة

(٥٢) نُشر في الجريدة الرسمية الاتحادية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٥٣) نُشر في الجريدة الرسمية الاتحادية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٥٤) http://dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5174064&fecha=06/01/2011.

(٥٥) http://www.inm.gob.mx/index.php/page/Boletin_17811.

والإجراءات ذات الصلة، وعلى حماية هويتهم، وبياناتهم الشخصية، وتوفير المساعدة لهم في ما يتعلق بالهجرة.

٨٢ - وفيما يتعلق بعدد التحقيقات في جريمة الاتجار بالبشر، أفاد المدعي الخاص المعني بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص بأنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بوشر ١٤٣ تحقيقا أوليا؛ وتم تجهيز ١٧٧ تحقيقا أوليا؛ ووضعت اللمسات النهائية على ٧٧ تحقيقا أوليا؛ وأُحيل ٤٧ تحقيقا أوليا إلى المحاكم. ومنذ إنشاء وظيفة المدعي الخاص المعني بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار في الأشخاص صدر حكم واحد بالإدانة وحكم واحد بالبراءة.

١١ - يقدم التقرير معلومات محدودة عن ظاهرة استغلال البغاء في الدولة الطرف. ويُرجى تقديم معلومات مفصلة عن مدى انتشار البغاء وأسبابه الجذرية وعواقبه، وعن التدابير المتخذة للحد من الإقبال على البغاء، بما في ذلك السياحة الجنسية، وعن برامج التأهيل المقدمة للنساء والفتيات اللاتي يمارسن البغاء.

٨٣ - طبقا لدراسة التشريعات الدولية والقانون المقارن بشأن البغاء[٥٦] التي أجراها باحثون برلمانيون في الدورة التشريعية الستين لمجلس النواب في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تشمل أسباب البغاء ما يلي: التمييز، انعدام المساواة الاقتصادية، انعدام الموارد الاقتصادية، انخفاض المستويات التعليمية، التفكك الأسري، الشعور بالهجر أو النقص. وتشير الدراسة أيضا إلى أن النتائج الرئيسية للبغاء هي الأمراض المنقولة جنسيا من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفيروسات الحلأ البشري والسيلان، وحالات الإدمان مثل إدمان المخدرات والكحول، التي تؤدي إلى النبذ الاجتماعي، وانتهاكات القانون، وحالات الحمل غير المرغوب فيه، والتفكك الأسري، من بين نتائج أخرى.

٨٤ - وكما جرت الإشارة إليه في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك ليس هناك تشريع اتحادي لتنظيم البغاء أو حظره، فتلك المسألة ما زالت ترك أمر تنظيمها لكل ولاية.

٨٥ - وتقتصر الولاية الاتحادية على فرض عقوبة السجن لفترة تتراوح بين سنتين إلى تسع سنوات، وغرامة تتراوح بين ٥٠ إلى ٥٠٠ يوم عن جريمة القوادة بالنسبة للأشخاص الذين يستغلون جسد شخص آخر بواسطة التجارة في الجنس، والذين يشتغلون بتلك التجارة

(٥٦) الدراسة متاحة في الموقع: http://www.diputados.gob.mx/cedia/sia/spe/SPE-ISS-14-07.pdf. وقد أعدتها إلما دل كارمن تريخو غارسيا Elma del Carmen Trejo García، المحققة البرلمانية، ومارغاريتا ألفاريس روميرو Margarita Álvarez Romero، مساعدة المحققة البرلمانية.

أو يستمدون منها أي شكل من أشكال الربح، أو الذين يدفعون بأشخاص لبيع أجسادهم في تجارة الجنس أو يطلبون منهم ذلك، أو يقومون بتسهيل السُبُل لهم لتسليم أنفسهم للبغاء، أو الذين يديرون أو ينظمون أو يدعمون مباشرة أو بطريق غير مباشر دور البغاء ودور اللقاءات الجنسية، أو الأماكن المكرسة بشكل واضح للبغاء، أو الذين يستفيدون بأي شكل من عائدات البغاء[٥٧].

٨٦ - وجدير بالذكر أنه كتدبير للحد من البغاء ومكافحة الاتجار في البشر، نُشر مرسوم[٥٨] في الجريدة الرسمية الاتحادية في تموز/يوليه ٢٠١١ أُدخلت فيه مادة جديدة هي المادة ١٣ على قانون منع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه، وأضيفت فقرة ثانية إلى المادة ٥. وبموجب أحكام ذلك القانون، ذلك، يعاقب الأشخاص الذين يتعاقدون على الإعلان عن الاتجار في الأشخاص بواسطة أي من وسائط الاتصال، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بنشر الإعلانات التي تندرج تحت أي شكل من أشكال السلوك المتعلق بالاتجار في الأشخاص. وتقرر المادة ١٣ التزاما برصد الإعلانات التي تُنشر بأي من الوسائط وضمان عدم مخالفتها لأحكام ذلك القانون.

٨٧ - وعلى مستوى الولاية، تفرض ٢٥ من بين ٣٢ ولاية[٥٩] عقوبة على جريمة القوادة بموجب تشريعاتها الجنائية؛ وتفرض ١٥ ولاية[٦٠] عقوبات محددة على جريمة القوادة عندما تتعلق بالقصَّر أو الأشخاص غير ذوي الأهلية القانونية؛ وتفرض ٩ ولايات عقوبات على السياحة الجنسية التي تشمل القصَّر أو الأشخاص غير ذوي الأهلية القانونية[٦١].

٨٨ - وعلاوة على ذلك، فنتيجة للدراسة التحليلية للتشريعات الجنائية المكسيكية بشأن تنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها الحكومة المكسيكية بموجب المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة، والتي أجرتها اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه

(٥٧) الفقرتان ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات الاتحادي.

(٥٨) يضيف المرسوم أحكاما مختلفة إلى المادتين ٥ و ١٣ من قانون منع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه، المنشور في الجريدة الرسمية الاتحادية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(٥٩) باها كاليفورنيا سور، كامبيتشه، كواويلا، كوليما، تشياباس، شيواوا، منطقة العاصمة الاتحادية، دورانغو، غواناخواتو، غيريرو، إيدالغو، خاليسكو، ولاية مكسيكو، ميتشواكان، موريلوس، نايايريت، نويفو ليون، بوبيلا، كينتانا رو، سينالوا، سونورا، تاماوليباس، فيراكروس، يوكاتان، ساكاتيكاس.

(٦٠) باها كاليفورنيا سور ، كامبيتشه، كواويلا، كوليما، تشياباس، منطقة العاصمة الاتحادية، دورانغو، غواناخواتو، إيدالغو، نويفو ليون، بوبيلا، كيريتارو، سان لويس بوتوسي، تاماوليباس، فيراكروس.

(٦١) باها كاليفورنيا، باها كاليفورنيا سور، كوليما، منطقة العاصمة الاتحادية، ميتشواكان، كيريتارو، كينتان رو، سان لويس بوتوسي، سينالوا.

(انظر السؤال ١)، اقتُرح ٣٣ إصلاحا للمدونات القانونية الجنائية والإجرائية على مستوى الاتحاد والولايات، بغية إزالة مفهوم القوادة من تلك المدونات.

٨٩ - وتبحث ولاية فيراكروس تشريعا محددا في هذا المجال: هو القانون المعني بالبغاء والفيروسات العكوسة على الصعيد الاجتماعي، وبموجبه سيُسمح بالبغاء في ''المناطق المأذون بها''، حسبما أشارت إليه إدارة الصحة في الولاية، أو الشُعَب الفرعية التابعة لها، بموافقة السلطات السياسية المحلية، وبشرط تلبية بعض المتطلبات. وهو يوضح أيضا القواعد التشغيلية لـ ''للمناطق المأذون بها'' ولتحديد الأشخاص الذين يمكن أن يشتغلوا بممارسة البغاء.

٩٠ - وينص هذا القانون أيضا على آليات للتسجيل ومتطلبات صحية يجب تلبيتها من قِبَل الأشخاص المشتغلين بالبغاء والأماكن التي يُسمح فيها بالبغاء؛ ولهذه الأغراض، يمكن التماس فتوى وزارة الصحة.

٩١ - ومن المهم أن يلاحظ أن ١٨ من بين ٣٢ ولاية مكسيكية[٦٢] بها أحكام في تشريعاتها الصحية تنظم البغاء أو الخدمات الجنسية. وتضع هذه الأحكام القواعد التي يجب مراعاتها، بما في ذلك المعرفة واستخدام التدابير الوقائية لتفادي انتشار الأمراض المنقولة جنسيا، وحظر بغاء القصَّر، وحظر بغاء الأشخاص الذين يعانون من أمراض منقولة جنسيا، أو من ظروف معدية خطيرة أخرى قد تشكِّل تهديدا لصحة الآخرين عن طريق العلاقة الجنسية.

٩٢ - وينص قانون الصحة لولاية دورانغو (المادة ٢٢٣) على أنه يجب على الولاية والبلديات إعداد وتنفيذ برامج لمساعدة الأشخاص المشتغلين بالبغاء، مع التأكيد خاصة على برامج التدريب لجعلهم قابلين للتوظيف، بما في ذلك تقديم منح للعمل توطئة لإدماجهم في القطاع الإنتاجي قدر الإمكان.

(٦٢) أغواسكالييتس، باها كاليفورنيا سور، كواويلا، كوليما، تشياباس، دورانغو، غيريرو، إيدالغو، موريلوس، نايارِيت، نويفو ليون، أواكساكا، بويبلا، كيريتارو، كينتانا رو، سان لويس بوتوسي، سينالوا، تاباسكو، تلاكسكالا.

١٢ - يقرّ التقرير بأن المساواة بين الرجل والمرأة لا تزال تمثل تحديا ولا تزال مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار محدودة. يُرجى تقديم مزيد من المعلومات عن التطورات في اتجاه اعتماد عدد من مشاريع القوانين الرامية إلى التمثيل المتساوي للرجال والنساء من قبيل مشاريع القوانين المذكورة في مرفق المادة ٧ من التقرير. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار في القطاعين الخاص والعام. ويُرجى تقديم معلومات عن التدابير، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

٩٣ - أُدخلت تعديلات على قانون تنظيم الجيش والسلاح الجوي المكسيكيين، فضلا عن القانون المنظِّم للترقيات في البحرية المكسيكية، بغرض تعزيز المساواة بين الجنسين.

٩٤ - وبموجب لائحة صادرة عن مجلس النواب[٦٣]، أُعلن أن المبادرات التشريعية المقدمة حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ''مسائل اختتم النظر فيها''. ومنذ ذلك التاريخ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قُدمت ٢٠ مبادرة تتعلق بتمثيل الجنسين على قدم المساواة[٦٤]: وقد رُفضت منها مبادرة واحدة، ولا تزال ١٣ منها قيد الانتظار، وكانت هناك تقارير إيجابية عن ٦ منها. ومن بين تلك الأخيرة، كان هناك تقريران بشأن إعداد النظام الداخلي لمجلس النواب[٦٥] وأُدرج ٤ منها في التقرير الذي اعتُمد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإصلاح ٤ مواد في القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية[٦٦] تتعلق بالمناوبين من الجنس ذاته في الانتخابات التي تعقد بعد عام ٢٠١٢، مع الخضوع للعقوبة في حال رفض المرشح. وكسابقة، عدلت المحكمة الانتخابية الاتحادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١

(٦٣) تنص المادة الانتقالية على وجوب اتخاذ قرارات بشأن المسائل المقدمة قبل ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٦٤) لإصلاح القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية في ما يتعلق بالمساواة الجنسانية، والإحلال عن طريق التناوب، والتعرض للعقوبة في حال عدم وجود حصص؛ وإدخال إصلاحات على الدستور في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والوصول إلى الوظائف، ومراعاة المساواة الجنسانية في عضوية الاستشاريين القضائيين، ومراعاة المساواة في عضوية هيئات مجلسي الشيوخ والنواب.

(٦٥) جرى التصويت عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٦٦) تقرير بشأن إصلاح وتوسيع نطاق المواد ٢٠، ٢١٨، ٢١٩ و ٢٢٥ من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، التي أقرتها اللجنة الداخلية التابعة لمجلس النواب في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وجرى التصويت عليها في جلسة عام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقُدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ لاستكمال عملية الاعتماد.

مرسوم المعهد الانتخابي الاتحادي[٦٧] بحيث ينشئ سجلا للأشخاص المرشحين والمناوبين من نفس الجنس، في الانتخابات الاتحادية لمجلسي النواب والشيوخ للفترة ٢٠١١-٢٠١٢[٦٨].

٩٥ - وكتدبير مؤقت خاص، واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في ما يتعلق بحصص الأغلبية النسبية للمرشحين: تبلغ حصة ٢١ ولاية ٣٠ في المائة أو أكثر؛ وفي إحدى الولايات تقل الحصة عن ٣٠ في المائة، وفي ٣ ولايات تعد بمثابة توصية فحسب، و لا توجد حصص في ٧ ولايات. وفي قوائم التمثيل النسبي، تقرر ٩ ولايات المساواة؛ وفي ١٤ ولاية هناك حصص تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة؛ وتقل الحصة في ٣ ولايات عن ٣٠ في المائة؛ وفي ولايتين تعد بمثابة توصية فحسب، و لا توجد حصص في ٤ ولايات. وتتمثل عقوبة إنكار الحصة الجنسانية في الحرمان من التسجيل في ١٨ ولاية، وتفرض ولايتان منهما غرامة أيضا؛ وتنص ٤ ولايات أخرى على إخطار الأطراف فحسب، ولا تحدد ٨ ولايات أي عقوبة.

٩٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١ عُدلت اللائحة التي تنظم محاسبة الحزب السياسي الوطني في ما يتعلق بالأموال[٦٩] بحيث تقتضي وجوب إنفاق ٢ في المائة من أوجه الإنفاق العادية على تدريب وتعزيز وتنمية القيادات السياسية النسائية. ويقتضي التعديل من الأحزاب السياسية الوطنية القائمة السبعة إعداد خطط عمل سنوية والسماح برصد ما تقوم به من أعمال حالة بحالة، في ما يتعلق بالاستعراض الكميّ والكيفيّ وبمعايير إعداد المشاريع وتقييمها. وفي هذا الصدد، أصدر المعهد الانتخابي الاتحادي دليلا لنظام المساءلة في ما يتعلق بالنفقات المبرمجة ومبادئ توجيهية لإعداد البرامج[٧٠]؛ وستقوم وحدة مراجعة حسابات تمويل الأحزاب في ذلك المعهد، بمراجعة حساباتها، مستخدمة ميزانية قدرها مليوني بيسو (١٦٠ ٩٠٨ ٠٨١

(٦٧) اعتُمد القرار بأغلبية الأصوات في الدائرة العليا لمحكمة الانتخابات الاتحادية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٦٨) هناك الآن ١٢٠ صيغة لـ ٣٠٠ من المرشحين الاتحاديين بأغلبية نسبية لمجلس النواب ولـ ٢٦، من بين ٦٤ في مجلس الشيوخ.

(٦٩) بحسب التعديلات التي أدخلها المجلس العام على مجموعة الخدمات المتكاملة، والتي اعتُمدت في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، ونُشرت في الجريدة الرسمية الاتحادية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١١. يجب أن تسجل في حسابات خاصة، الأموال المحولة من اللجنة التنفيذية الوطنية لكل حزب إلى اللجان التوجيهية للولاية، والمنظمات الأعضاء، والمؤسسات أو معاهد البحوث، أو مراكز التدريب السياسي، فضلا عن تدريب، وتشجيع وتنمية القيادات السياسية النسائية، على أن يحدد الهدف من استخدامها. وهذا ناجم عن العمل المشترك لكل من المعهد الوطني للمرأة والمعهد الوطني الاتحادي والهيئات الدولية والمجتمع المدني.

(٧٠) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ونُشر في الجريدة الرسمية الاتحادية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

دولار)[٧١] خُصصت في ميزانية المرأة والمساواة الجنسانية لعام ٢٠١١. وخُصص تمويل لتدريب المرأة وتشجيع القيادات النسائية في القواعد الانتخابية في ١٥ ولاية: وقد خصصت ١٠ ولايات منها ما نسبته ٢ في المائة وخصصت ولاية نفقات لمختلف الفئات، وخصصت ٤ ولايات أكثر من ٢ في المائة. ويعمل المعهد الوطنية للمرأة مع الوحدات الجنسانية في الأحزاب في مجال التخطيط الاستراتيجي ذي المنظور الجنساني.

٩٧ - ومن بين التدابير الأخرى، القيام بأنشطة تتعلق بالتدريب وبتعزيز ورصد الحقوق السياسية للمرأة، وهي تنفَّذ وفقا لمنهاج العمل الاستراتيجي للمساواة السياسية. ويضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع محكمة الانتخابات الاتحادية مشروعا للمساواة الجنسانية، والحقوق السياسية، والعدالة الانتخابية في المكسيك، بغرض تعزيز ممارسة المرأة لحقوق الإنسان.

٩٨ - وفي إطار المسابقة الوطنية الرابعة التي يعقدها معهد الانتخابات الاتحادي لمنظمات المجتمع المدني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، اعتُمد ٣٢ مشروعا لتحديد الفجوات والعوائق التي تعترض مشاركة المرأة على قدم المساواة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وتحديد الاحتياجات التدريبية لتطوير المهارات المدنية. وستنظم المشاريع في ١٧ ولاية وسوف تستهدف فئات سكانية مختلفة في المناطق الحضرية والريفية ومناطق الشعوب الأصلية. وتشترك المكسيك أيضا في مشروع لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والترويج لجدول أعمال للتمكين الاقتصادي[٧٢] (مشروع project *SUMA Democracia es Igualdad*)، وبمقتضاه ستُسدى المشورة وتنمية المهارات[٧٣] إلى ١ ٥٠٠ امرأة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات وصعيد البلديات[٧٤] على مدى فترة من الزمن قدرها ٣ سنوات قبل تسجيل المرشحين. وفي هذا السياق، شارك أكثر من ٢ ٠٠٠ امرأة في ٧ منتديات كما جرى تدريب ما يزيد على ٥٠٠ امرأة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

---

(٧١) بحسب متوسط سعر الصرف السنوي عام ٢٠١١، مصرف المكسيك.

(٧٢) أيده المعهد الوطني للمرأة وأوصى به معهد الانتخابات الاتحادي، والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية الاتحادية، الممولة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الوطني للمرأة، بالتعاون مع مكاتب الولايات للمرأة في الولايات المشاركة، وبتنسيق من ٥ رابطات مدنية هي: منظمة الإنصاف بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة Equidad de Género: Ciudadanía, Trabajo y Familia; Instituto de Liderazgo Simone de Beauvoir; Mujeres Trabajadoras Unidas; Inclusión Ciudadana; and Liderazgo, Gestión y Nueva Política.

(٧٣) اختيرت المكسيك في عام ٢٠١٠ للمشاركة في هذا المشروع، الذي يتناول تقلد المناصب العامة أو السعي إلى تقلدها، أو الترشح للانتخابات، فضلا عن تعزيز البرامج والسياسات التي تروج لجدول أعمال المرأة وتعزيز وجودها في هيئات صنع القرارات.

(٧٤) ميتشواكان، وخاليسكو، وسونورا، وسان لويس بوتوسي، ونويفو ليون، وتشياباس وفيرا كروس.

٩٩ - وقد اعتمد المجلس العام لمعهد الانتخابات الاتحادي[٧٥] المستشارين الانتخابيين لـ ٣٢ من المجالس المحلية من أجل الانتخابات الاتحادية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ومن بين ٣٨٤ مواطنا جرى انتخابهم، كان ٤٩,٢ في المائة من الإناث؛ وتوجد مساواة بين كل المرشحين من الجنسين، كما أن ٤٨,٤ في المائة من المرشحين المناوبين من النساء. وعقد معهد الانتخابات الاتحادي أول جلسة للمستشارين المحليين[٧٦] بغية مراعاة المنظور الجنساني في العمليات التي يقومون بها.

١٠٠- وقد عيَّنت الحكومة الاتحادية نساء في مراكز عليا لاتخاذ القرارات في كل من وزارة العمل ومكتب المدعي العام الاتحادي ووزارة السياحة واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه ومنظمة الدفاع عن الضحايا.

١٠١- ويعتبر المعيار المكسيكي للمساواة الوظيفية بين المرأة والرجل ونموذج المساواة الجنساني أداتين لتشجيع مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرارات، في القطاعين العام والخاص. وامتثالا لهذا المعيار، أنشأت وزارة العمل والأمن الاجتماعي موقعا للتحليل الذاتي على شبكة الإنترنت لأغراض التقييم وأطلقت دورة تعليمية إلكترونية بشأن المساواة المهنية، وتقوم بنشر ميثاق حقوق والتزامات المرأة العاملة. وفي ما يتعلق بنموذج المساواة الجنسانية، فقد شاركت فيه ١ ٢٠٠ منظمة تقريبا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١(حوالي ٤٢ في المائة من القطاع العام و ٢٥ في المائة من القطاع الخاص و ٣٣ في المائة من المؤسسات شبه الحكومية). وفي عام ٢٠١٢، سيركز نموذج المساواة الجنساني معظم أنشطته في القطاع الخاص (لمزيد من التفاصيل بشأن المعيار المكسيكي للمساواة المهنية بين المرأة والرجل وتدابير أخرى في مجال العمل، يُرجى الاطلاع على الردين على السؤالين ١٥ و ١٦).

١٣ - يُرجى تقديم مزيد من المعلومات عن برنامج منح التعليم الأساسي لفائدة الأمهات الشابات والشابات الحوامل. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير الأخرى، في مختلف مستويات التعليم، التي تهدف إلى إبقاء الفتيات في المدارس، مثل منع التحرش الجنسي.

١٠٢- يُعد برنامج منح التعليم الأساسي للأمهات الشابات والحوامل من الفتيات[٧٧]، متابعة لخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ ولبرنامج التعليم للفترة ٢٠٠٧-

(٧٥) اعتُمد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وبتأييد من المعهد الوطني للمرأة، حثت مجموعة Grupo Ciudadano Mujeres al Poder معهد الانتخابات الاتحادي على مراعاة المساواة في تشكيل المجالس المحلية.

(٧٦) عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٧٧) http://www.promajoven.sep.gob.mx/.

٢٠١٢[٧٨]. والهدف منه هو المساعدة على الحد من الفجوة التعليمية من خلال تقديم منح للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ عاما و ١٨ عاما و ١١ شهرا لكونهن أمهات أو حوامل ويعشن في ظروف تتسم بالهشاشة، بصرف النظر عن حالتهن الزوجية، ومن يرغبن في بدء أو مواصلة أو استكمال دراستهن التعليمية الأساسية في أي نظام تعليمي عام.

١٠٣- ويقوم بتنسيق هذا البرنامج في الوقت الراهن، المديرية العامة للتعليم للشعوب الأصلية، باعتباره برنامجا يجمع بين إجراءات تتعلق بالإنصاف، مع الاهتمام بالتنوع الاجتماعي واللغوي والثقافي والعرقي. وهو برنامج وطني يُنفذ مع إيلاء الاعتبار الكامل للتعليم الاتحادي. وفي الرُبع الأخير من عام ٢٠١١ قدم البرنامج منحا دراسية إلى ٤٩٥ ١١ من المستفيدين، منهم ٣٨٦ ٢ أتموا دراستهم التعليمية الأساسية[٧٩].

١٠٤- ويحظى البرنامج بتمويل مخصص للمساواة منذ عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق ١٣-١). وبالإضافة إلى تمويل المنح الدراسية للسكان المستفيدين[٨٠] هناك مبلغ آخر لتقديم الدعم التقني من أجل تنفيذ البرنامج.

١٠٥- وعلى نحو ما أُبلغت به اللجنة في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك، يراد بالتدابير الأخرى الإبقاء على الفتيات في المدارس وهي تشمل منحا تعليمية من خلال برنامج التنمية البشرية ''الفرص'' لأفراد الأسر المستفيدة الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ٢١ عاما. ومنذ عام ١٩٩٧ كانت مبالغ المنح المقدمة ابتداء من مستوى المدرسة الثانوية أكبر بالنسبة للفتيات. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٠-٢٠١١، حصل ٢,٦ ملايين من الشابات على منح دراسية، أي بما يزيد بنسبة ١,٦ في المائة عن السنة السابقة، مما يمثل ٥٠,٢ في المائة من كافة المنح (انظر المرفق ١٣-٢).

١٠٦- وبالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن، مثل المنح الدراسية للفتيات والنساء في مختلف مستويات التعليم، هناك أيضا برنامج لإنشاء مراكز للرعاية ودور حضانة في الجامعات العامة للولايات، وبلغت ميزانيته في عام ٢٠١١ ما مقداره ٥٠ مليون بيسو (ما يقرب من ٥٢٦ ٠٢٢ ٤ دولار).

(٧٨) قواعد التشغيل لعام ٢٠١١، نشرت في الاتفاق *Acuerdo* ٥٥٤ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٧٩) هذا هو الرقم الأولي. والمتوقع صدور المعلومات النهائية عن الولايات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٨٠) تقتضي المنحة تقديم مبلغ شهري قدره ٦٥٠ بيسو (حوالي ٥٢,٣٠ دولار) لمدة أقصاها ١٠ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١١.

١٠٧- وللمساعدة على القضاء على العنف والتحرش الجنسيين ومنعهما، تروج وزارة التعليم العام برنامجا لتدريب المعلمين لمنع العنف ضد المرأة، بغرض وضع أنشطة للتوعية، وللتنمية المهنية، وللتدريب المستمر في مجال التعليم الأساسي (للمعلمين، والنظار، ولأفراد الدعم التعليمي)، وفي مجال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين ومنع العنف. ولهذه الغاية، أُنشئت شبكة في كل من مراكز تدريب المعلمين وعددها ٥٧٤ مركزا في البلد. والغرض هو بلوغ هدف سنوي وهو تدريب ٠٠٠ ٣٠ من موظفي التعليم على الصعيد الوطني(٨١).

١٠٨- وتشمل الاستراتيجيات: التعليم الجنسي الشامل، والحلقات الدراسية، وأنشطة وحملات التوعية الوطنية لجمع التوقيعات كدليل على الالتزام بمكافحة العنف، اتباعا لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ''فلنتحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، سُلِّم رسميا مليون توقيع إلى مكتب ممثل الأمم المتحدة في المكسيك.

١٠٩- وفي عام ٢٠١٠، بدأت المديرية العامة لخدمات التعليم(٨٢) برنامجا بشأن ''التثقيف الجنسي في أوساط الطلاب''، كخطوة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد القصَّر ولتشجيع التنمية الجنسية الصحية عن طريق حلقات العمل النظرية والعملية التي ستوفر استراتيجيات للتثقيف الجنسي ولمنع العنف الجنسي ومعالجته. ويتألف المجتمع المستهدف من المعلمين ومساعدي المعلمين، والآباء، والتلاميذ في فترة ما قبل الالتحاق بالدراسة وتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وتشمل المنشورات: ''التثقيف الجنسي ومنع الاعتداء الجنسي على الأطفال''، و ''العنف الجنسي: تحديد الاعتداء الجنسي على الأطفال ومنعه''، و ''من أجل صحتي وراحة بالك دعنا نتكلم عن الأمور الجنسية''.

١٤ - يشير التقرير إلى أن نسبة النساء اللاتي أكملن دراستهن الأساسية في المعهد الوطني لتعليم الكبار أعلى من نسبة الرجال. يُرجى بيان معدلات الأمية لدى نساء الشعوب الأصلية وفي المناطق الريفية والحضرية. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن الخيارات القائمة المتاحة للنساء المسجلات في المعهد الوطني لتعليم الكبار لمواصلة دراستهن بعد إكمال تعليمهن الابتدائي والثانوي.

١١٠- طبقا لإحصاء السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، انخفض معدل الأميَّة فيما بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما وما يزيد عن ذلك، بحوالي ٥,٥ نقاط مئوية فيما بين

(٨١) في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١، شمل البرنامج ٩٢١ ٢٠ من العاملين في حقل التعليم.

(٨٢) ينفذ البرنامج في إستابالابا وهو واحد من ١٦ مركزا للشرطة في العاصمة الاتحادية.

عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠. وفي عام ١٩٩٠، لم يكن ما نسبتهم ١٢,٤ في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما أو ما فوقها يعرفون القراءة أو الكتابة، وفي عام ٢٠١٠ كانت هذه النسبة ٦,٩ في المائة. وتبلغ نسبة الأمية بين النساء ٨,١ في المائة في المتوسط، بيد أن هناك فارق كبير في النسبة بين النساء الريفيات (١٨,٢ في المائة) وبين النساء الحضريات (٥,٣ في المائة) (انظر المرفق ١٤-١). وهناك فرق أيضا بين نساء الشعوب الأصلية في المناطق الريفية (٣٩,٥ في المائة واللاتي يعشن في بيئة حضرية (٢٧,٤ في المائة) (انظر المرفق ١٤-٢).

١١١- ويتمثل الاتجاه الرئيسي للمعهد الوطني لتعليم الكبار في مساعدة النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن ١٥ عاما على استكمال تعليمهن الأساسي (المرحلة الأساسية، المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية) (انظر المرفق ١٤-٣). بيد أنه يوفر أيضا الدعم للخريجين والخريجات لمواصلة تعليمهم من خلال ترتيبات تعاونية مع المؤسسات التعليمية العليا والمتوسطة من قبيل كلية الخريجين، عن طريق المجلس الوطني للتعليم من أجل الحياة والعمل. ومن جهة أخرى، تشير بعض الدراسات، إلى أن السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاما هم على الأرجح الذين يواصلون تعليمهم في المستوى اللاحق.

١١٢- وفي هذا الصدد، يتجه اتفاق التعاون بين وزارة الخدمات العامة ووزارة التعليم العام، والمعهد الوطني لتعليم الكبار وكلية الخريجين إلى إطلاق أنشطة تعاونية لتشجيع موظفي الخدمة العامة التابعين لرابطة التخطيط المالي لاستكمال تعليمهم الثانوي العالي. ويسعى اتفاق التعاون بين المديرية العامة لتعليم التكنولوجيا الزراعية والمعهد الوطني لتعليم الكبار إلى وضع آليات تعاونية لتحسين خدمات تعليم الكبار. وتشمل أحكام تقديم المساعدة إلى أوساط معلمي المعهد الوطني لتعليم الكبار من أجل استكمال دراساتهم على مستوى المرحلة المتوسطة العليا.

١١٣- ويقدم مجلس التعليم الوطني من أجل الحياة والعمل ٣ أدوات أساسية لمواصلة الدراسات على مستوى المرحلة المتوسطة العليا بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية:

- شهادة البكالوريوس عن طريق شبكة الإنترنت من كلية الخريجين في مدينة المكسيك، بواسطة ''نظام التعليم المفتوح عن بُعد''.
- ''شهادة مدى تحصيلك من المعرفة'' ''*Con lo que sabes Certifica*'': الاتفاق رقم ٢٨٦ وينص على اعتماد المعرفة المعادلة للبكالوريا العامة التي يتم الحصول عليها عن طريق التحصيل الذاتي أو عن طريق الخبرة من خلال العمل.
- مسابقة للالتحاق بمستوى المرحلة المتوسطة العليا، وتنظم عن طريق لجنة المدينة الكبرى للمؤسسات العامة لمرحلة التعليم المتوسطة العليا، وتتألف من امتحان

واحد لتقييم المهارات والمعارف، وتوفر فرص الدخول إلى مجموعة متنوعة من مؤسسات التعليم للمرحلة المتوسطة العليا. وتبين النتائج في السنوات الأخيرة معدلات قبول متماثلة للمرأة والرجل، ولو أن الاتجاه يشير إلى أن نسبة النساء تتزايد: ففي عام ١٩٠٩ بلغت نسبة المرشحات الناجحات ٤٩,٣ في المائة ؛ وفي عام ٢٠١٠، بلغت النسبة ٤٩,٥ في المائة وفي عام ٢٠١١ بلغت النسبة ٤٩,٦ في المائة.

١٥ - بما أنه لم تتم الموافقة على إجراء إصلاح شامل لقطاع العمل، يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة، من أجل القضاء على الممارسات التمييزية ضد المرأة في ميدان العمالة مثل اشتراط اختبارات الحمل وعدم مرونة ظروف العمل والفوارق في الأجور. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن آليات الشكاوى المتاحة للنساء اللاتي انتهكت الصناعات التصديرية حقوقهن، نظرا إلى أن مديرية تفتيش العمل الاتحادية لا ولاية قضائية لها على هذه الصناعات.

١١٤- كما لوحظ في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن، ما برحت وزارة العمل والضمان الاجتماعي تمنح منذ عام ٢٠٠٩ شهادات تتعلق بمعيار المكسيك للمساواة المهنية بين المرأة والرجل، لمنظمات القطاع العام والخاص والمنظمات الاجتماعية الملتزمة بالتنمية المهنية والبشرية للعاملين فيها. ويتضمن هذا المعيار خمسة جوانب أساسية وهي: (١) المساواة وعدم التمييز في المبادئ التوجيهية وفي وثائق المنظمة، وفي عملية استقدام الموظفين واختيارهم، وفي فرص الترقية، وفي المرتبات، والحوافز، وفي تعويضات المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، فضلا عن الاستقرار الوظيفي؛ (٢) الرفاه الاجتماعي والوصول إلى أنشطة التدريب والتثقيف، مع تكافؤ الفرص، فضلا عن الممارسات التي تشجع التوفيق بين حياة العمل والحياة الأسرية والشخصية[٨٣]؛ (٣) المناخ المناسب للعمل، والخالي من التمييز ومكان العمل الخالي من العنف؛ (٤) سهولة الوصول وهندسة معدات أماكن العمل المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل والأمهات المرضعات؛ (٥) حرية الانضمام إلى النقابات. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أمر رئيس الجمهورية بإصدار شهادات لجميع الوكالات

(٨٣) يشمل الموضوع ٢ ما يلي: التغطية الكاملة والشاملة للضمان الاجتماعي، الإجازات، مكافآت الإجازات، مكافأة عيد الميلاد، تقاسم الأرباح (للشركات الخاصة)، تقديم الدعم في مجال المساكن، خدمات الأمومة، التدريب والتوعية في القضايا الجنسانية وقضايا عدم التمييز لجميع الموظفين، البرامج والسياسات المتعلقة بأوقات العمل المرنة لكل من النساء والرجال، مما يتيح لهم التوفيق بين حياتهم الأسرية وحياتهم العملية؛ الجمع بين أيام أو ساعات العمل في المنظمة وفي المترل، وما إلى ذلك. وللاطلاع على التفاصيل بشأن محتويات المواضيع ٥، انظر: http://www.stps.gob.mx/ANEXOS/NMX%20Igualdad%20Laboral%20entre%20Mujeres%20y%20Hombres.pdf.

والكيانات التابعة لرابطة الخدمة العامة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حصل على شهادات ما مجموعه ٦١ منظمة (٥٠ منظمة من القطاع العام و ١١ من القطاع الخاص) واستفاد من ذلك ٥٨١ ٤١ شخصا (٤٨,٧ في المائة من النساء و ٥١,٣ في المائة من الرجال). وحصل المعهد الوطني للمرأة على شهادة في عام ٢٠١١.

١١٥- وعلى مستوى الولايات، ما برحت وزارة العمل والضمان الاجتماعي فضلا عن المعهد الوطني للمرأة ينفذان منذ عام ٢٠٠٨ استراتيجية عنوانها ''خطوات تجاه المساواة المهنية'' وهي تجمع بين الجهود المبذولة من جانب منظمات العمل والتجارة والوكالات الحكومية. وكجزء من هذه الإستراتيجية، تُعقد ''اجتماعات جوالة للمساواة المهنية''، حيث تقوم الجهات المعنية بتوقيع خطابات تفيد التزامها بالمشاركة في العمل مع هيئات الحكم المحلي. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نُفذت الإستراتيجية في ٩ ولايات[٨٤]. وتركِّز خطابات الالتزام على تطبيق مبدأ ''الأجر المتساوي عن العمل المتساوي من حيث القيمة''؛ وعلى اعتماد تدابير لتقاسم المسؤولية بين حياة العمل والحياة الأسرية والحياة الشخصية في مكان العمل؛ ومبادرة لإصلاح مدونات قوانين العقوبات في الولايات بحيث تشمل التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل؛ وإدراج حكم ضد هاتين الجريمتين في كل من عقود العمل الجماعي أو الشروط العامة للعمل ؛ وإلغاء شرط اجتياز فحص الحمل كشرط للحصول على العمل أو البقاء فيه. وفيما يتعلق بنموذج المساواة الجنسانية، الوارد في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن، انظر السؤال ١٢.

١١٦- وفيما يتعلق بالمحاكمة وإنفاذ العدالة العمالية، بما في ذلك العدالة للعاملات في صناعات التصدير، تعمل وزارة العمل والضمان الاجتماعي من خلال هيئة لامركزية، هي المكتب الاتحادي لحماية العمالة، وهدفه الرئيسي الدفاع عن حقوق العمال ذكورا وإناثا من خلال إسداء المشورة القانونية والتمثيل القانوني مجانا. وفيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١١، قدم المكتب الاتحادي لحماية العمالة خدمات للعاملات في ٦٥١ ٧٨ حالة (٤٠,٨ في المائة من المجموع) من بينها ٣٦٠ ٦٣ شكوى و ٦٨٥ حالة اقتضت اللجوء إلى التماس حق الحماية. وبالإضافة إلى ذلك فقد ألغى التعديل الذي أدخل على المادة ١٠٢ من الدستور الوطني والذي اعتُمد في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، القيد الذي كان يمنع

(٨٤) اختيرت الولايات استنادا إلى البيانات المستمدة من مؤشر التفرقة المهنية بحسب الكيان الاتحادي لعام ٢٠٠٧، والمنشور في المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ''النساء والرجال ٢٠٠٨''، الطبعة الثانية عشرة، المكسيك ٢٠٠٨، الصفحة ٣٣٠ من النص الإسباني.

وكالات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وصعيد الولاية من ممارسة اختصاصاتها في مسائل العمالة.

١٦ - يُرجى تقديم المزيد من المعلومات عن المبادرة التي تهدف إلى تشجيع ممارسات العمل ذات المنظور الجنساني والمذكورة في الفقرة ١٥٥ من التقرير، وتحديدا عن المعايير المطبقة لتحديد ما يشكل سياسة توفق بين العمل والحياة الأسرية ومكافحة التحرش الجنسي في أماكن العمل.

١١٧- في ما يتعلق بمعايير تحديد وجود سياسات التوفيق بين حياة العمل والحياة الأسرية، ''الشركات المواتية للأسرة'' فإن المنح التي تقدمها وزارة العمل والضمان الاجتماعي تشجع المنظور الجنساني في ممارسات العمالة من زوايا ثلاث: التوفيق بين حياة العمل والحياة الأسرية، تكافؤ الفرص، ومكافحة العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل[٨٥]. ومنذ عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠١٠ أعطيت هذه المنحة إلى ٢٩٥ شركة يعمل فيها ٣٩٨ ٢٥٧ شخصا (٦٢,٢ في المائة من الرجال و ٣٧,٨ في المائة من النساء). وللمساعدة على التوفيق بين حياة العمل والحياة الأسرية، تنفذ وزارة التعليم العام أيضا برنامجا مدرسيا طول الوقت لأغراض التعليم الأساسي. وفي السنة الدراسية ٢٠١٠-٢٠١١، كانت هناك ٢٧٣ ٢ مدرسة مسجلة في البرنامج. وهناك أيضا برنامج اليوم المدرسي الممتد الذي شاركت فيه ٦٦٢ مدرسة في النصف الأول من عام ٢٠١١. وقد استفاد من هذين البرنامجين أكثر من ٠٠٠ ٦٤٨ تلميذ.

١١٨- وثمة تدبير آخر من تدابير الدعم ويتمثل في برنامج دور الحضانة للأمهات العاملات: ففي نهاية عام ٢٠١١ كانت هناك ٠٣٩ ٩ دار حضانة عاملة، توفر خدمات الرعاية للبنين والبنات البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ (من بينهم ٩٢٧ ٢ كان يعانون من أحد أشكال الإعاقة). ومنذ بداية البرنامج في عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠١١ قدم خدمات إلى ٠٠٠ ٨٥٠ من البنين والبنات في ٢٣٠ ١ من البلديات: وكانت الأغلبية الساحقة في ٤٣٢

(٨٥) تمثل المنحة اعترافا بالشركات التي بها ممارسات للعمل من قبيل ما يلي: ساعات العمل المرنة؛ العمل المستند إلى النتائج والأهداف؛ الاستحقاقات التي تعزز التكامل الأسري (رعاية الطفل، دور الحضانة، أو مرافق الرضاعة الطبيعية الأخرى، والتأمين على الحياة، والنفقات الطبية، والمقصف، والانتقال، وغسل الثياب، والمشورة النفسية، أو الأسرية أو القانونية، والتوجيهات الصحية)؛ وتقديم الدعم (أيام الإجازات أو الدعم الاقتصادي) للأشخاص الذين يحضرون المناسبات الأسرية، دون تأثر دخلهم أو حقوقهم في العمل؛ وتقديم الدعم لتنمية الأسرة (المنح التعليمية لأطفال الموظفين، والدعم لأغراض الوسائل التعليمية، ولالتحاق الأمهات والآباء بالمدارس، وما إلى ذلك. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن الجوانب التي يجري تقييمها من أجل تقديم هذه المنحة، انظر: http://www.stps.gob.mx/bp/secciones/sala_prensa/actividades/2011/mayo/archivos/LINEAMIENTOS%20EFR%202011.pdf

منها من الشعوب الأصلية، وكانت ٤٦ منها تتسم بمؤشر منخفض للتنمية البشرية؛ وكانت ٦٧٣ منها دور حضانة في البلديات، وتتسم بارتفاع التهميش أو ارتفاعه الشديد. ويقدر بأن الخدمات أفادت ٠٠٠ ٧٣٠ امرأة، مما سمح لهن بالعثور على عمل أو الاحتفاظ به، والإسهام بصورة أنشط في الاقتصاد العائلي؛ ووفرت أيضا عمالة لما يزيد على ٠٠٠ ٤٠ من النساء كعاملات في مجال رعاية الأطفال و ٣٠٠ ٩ وظيفة كمدراء لدور الحضانة.

١١٩- وكجزء من برنامج الثقافة المؤسسية (المعهد الوطني للمرأة) أُعدت إستراتيجية لمعالجة حالات التحرش الجنسي، وتنطوي على آلية للعمل وإجراءات إدارية. وقد وُزعت أول الأمر لاعتمادها في ١٩ كيانا من كيانات رابطة الخدمة العامة المشاركة في البرنامج. واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان ٤٨ كيانا من كيانات رابطة الخدمة العامة قد صمم وأعد آلياته و ''خريطة طريق''. ويوضح تحليل لتنفيذ خطط العمل المتبعة في الوقت الراهن في ٢٤٤ من الوكالات والكيانات التابعة لرابطة الخدمة العامة أن ٤٤,٧ في المائة منها بها استراتيجيات لمنع حالات التحرش ومعالجتها والمعاقبة عليها وبرنامج للشكاوى، وينظم ٦٣,٥ في المائة منها حملات باستخدام وسائط الإعلام عن طريق الاتصالات الداخلية الموجودة بها، وتنطوي على إجراءات لتقديم الشكاوى. ويقدم المعهد الوطني للمرأة من خلال إستراتيجيته التدريبية عن طريق شبكة الإنترنت دورة لمنع التحرش الجنسي ومعالجته. ومُنحت شهادات لـ ١٢٣ شخصا (٨٨ امرأة و ٣٥ رجلا) في عام ٢٠١٠، ولـ ٨١٩ شخصا (٥٥٦ امرأة و ٢٦٣ رجلا) في عام ٢٠١١.

١٧ - وفقا للتقرير، فإن ٥٥,٨ في المائة من مجموع القوة العاملة نساء يعملن دون التمتع باستحقاقات الضمان الاجتماعي. يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المزمع اتخاذها لضمان الحق في الضمان الاجتماعي للمرأة، ولا سيما في حالات إجازات الأمومة والتقاعد والبطالة والمرض.

١٢٠- يعترف قانون العمل الاتحادي بحق المرأة في الضمان الاجتماعي؛ وتنظم المواد من ١٦٤ إلى ١٧٢ عمل المرأة، وبخاصة توفير الحماية للمرأة في إجازة الأمومة والإجازة النفاسية. وتشير تقديرات وزارة العمل والضمان الاجتماعي المستندة إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة في الربع الثالث من عام ٢٠١١ إلى أن ٥٦,٦ في المائة من مجتمع الإناث العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي حيث لا تتاح الخدمات والضمان الاجتماعي اللذين يكفلهما القانون. وكوسيلة لتوفير خدمات الصحة لأولئك النساء والنساء العاملات في سوق العمل غير الرسمي توفر الحكومة الوطنية عن طريق وزارة الصحة، نظام الحماية الاجتماعية في مجال الصحة (التأمين الشعبي) (''*Seguro Popular* SP''). واعتبارا من

٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١١، كان المشتركون في هذا البرنامج ٤٨,٥ ملايين نسمة من بينهم ٥٤ في المائة من النساء. وكجزء من الحماية التي يوفرها التأمين الشعبي، تقديم الرعاية الطبية لمرضى سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم(٨٦).

١٢١- وبالنسبة لكبار السن الذين لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي، هناك برنامج ''الـ ٧٠ فما فوقها'' والذي سُجِّل فيه ٠٣٦ ١٦٧ ٢ مستفيدا في نهاية عام ٢٠١٠ ، من بينهم ٥١,٢ في المائة من النساء(٨٧). وتُدفع علاوة كل شهرين قدرها ٠٠٠ ١ بيسو (٨٠,٤٥ دولارا) للأشخاص البالغين من العمر ٦٠ عاما أو ما فوقها، ويمثل ذلك ٥٠ في المائة من دخل الأسر المعيشية للمستفيدين وهو مصدر الدعم الرئيسي لهم في ٩٠ في المائة من الحالات. ويقدم برنامج التنمية البشرية ''فرص'' أيضا، إعانة تبلغ ٣٥٠ بيسو في الشهر (٢٥ ٣٤ دولار) لكبار السن. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، نشر المعهد الوطني للمرأة التوصية العامة ٢٧ بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، واعتمدته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى جانب دليل لبرامج الحكومة الاتحادية وخدماتها التي تقدم لكبار السن.

١٨ - في ضوء التعديلات الدستورية في عدد من الولايات لحماية الحياة منذ وقوع الحمل، يُرجى بيان نوع التدابير المتخذة لتوفير حماية فعّالة للحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة وبشأن إمكانية الحصول على الإجهاض العلاجي في الولايات المعنية. وترجى الإشارة إلى التدابير المتخذة للتصدّي لعمليات الإجهاض السرية. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لضمان عدم ملاحقة النساء والحكم عليهن بالسجن لأنهن خضعن لعملية إجهاض.

١٢٢- ثمة برنامج قائم لتنظيم الأسرة ومنع الحمل منذ ٤٠ عاما كتدبير لحماية وتشجيع الصحة الجنسية والإنجابية المسؤولة، وقد أدى هذا البرنامج الكثير لتقليل مخاطر الوفيات المرتبطة بالولادة، وعدد حالات الحمل عالية المخاطر وتشجيع الأزواج على تأخير إنجابهم للطفل الأول وزيادة المباعدة بين الأطفال. وفي عام ٢٠٠٧، يقدر أن عدد مستخدمي موانع الحمل قد ارتفع بنسبة ٧ في المائة. وكانت ٩٤٦ ٤٧٨ ٣ من المراهقات تستخدمن بنشاط

(٨٦) في عام ٢٠١٠ غطى التأمين الشعبي الرعاية الطبية لـ ٥٩١ ٧ حالة من حالات سرطان الثدي و ٧٦١ ٤ حالة من سرطان عنق الرحم، أما الأرقام المناظرة للنصف الأول من عام ٢٠١١ فهي ٢٢٧ ٤ و ٨٥٧ ٢ على التوالي.

(٨٧) المصدر: المعهد الوطني للمرأة، *Sistema de Estadísticas de los Padrones de Programas Gubernamentales* (http://padrones.inmujeres.gob.mx/programanio.php?idPrograma=65).

بعض وسائل منع الحمل فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١١. وخلال تلك الفترة ذاتها، أنجب ٤٨,٨ في المائة من المراهقات أبناءهن في مستشفيات وزارة الصحة واخترن فيما بعد، وسيلة حديثة من وسائل منع الحمل. ويستهدف برنامج الرعاية الصحية للمراهقات ومركز الصحة الوطنية للأطفال والمراهقات تلك الشريحة من السكان(٨٨).

١٢٣- وتجدر الإشارة إلى القانون NOM 046-SSA2-2005، وهو القانون الرسمي المكسيكي لمعايير منع العنف المترلي والجنسي والعنف ضد المرأة، ومعالجته(٨٩)، والذي تُعد مراعاته إلزامية لجميع المؤسسات في منظومة الصحة الوطنية، ولمقدمي الخدمات الصحية في القطاعات العامة والاجتماعية والخاصة في شتى أنحاء البلد، مع وجود عقوبة بجزاءات جنائية، أو مدنية أو إدارية.

١٢٤- ويحدد ذلك القانون معايير يتعين مراعاتها لأغراض الاكتشاف والمنع، وتوفير المعالجة الطبية، والتوجيه لمستخدمي خدمات الصحة العامة، وبخاصة الأشخاص ذوي العلاقة بحالات العنف العائلي أو الجنسي، ومقدمي الإخطارات بالحالات. وقد أُعد أيضا كمتابعة لالتزامات المكسيك الدولية، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية بلم دو بارا ''Belém do Pará''.

١٢٥- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ أيدت محكمة العدل العليا الاتحادية دستورية المعيار NOM 046-SSA2-2005. وبهذا القرار، يُطلب إلى جميع العيادات والمستشفيات الاتحادية وفي الولايات أن توفِّر وتضمن إمدادات من موانع الحمل الطارئة لضحايا العنف الجنسي الإناث؛ وفي حالات الاغتصاب، يجب عليها البدء في إنهاء الحمل إذا طلبت المرأة ذلك(٩٠).

١٢٦- ويجرَّم الإجهاض في شتى أنحاء البلد، بيد أن هناك استثناءات مختلفة وظروف مخففة، تخص كل كيان اتحادي على حدة. وعلى نحو ما أُبلغت به اللجنة في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن عُدل القانون الجنائي للعاصمة الاتحادية في عام ٢٠٠٧ لوقف تجريم الإجهاض قبل الأسبوع الثاني عشر من بدء الحمل (انظر الفقرة ١٧٠).

---

(٨٨) المصدر: Quinto Informe de Gobierno, September 2011. http://www.informe.gob.mx/informe-de-gobierno/quinto-informe-de-gobierno.

(٨٩) التعديل على المعيار NOM-190-SSA1-1999، توفير الخدمات الصحية. معايير الرعاية الصحية في مجال العنف العائلي يصبح المعيار NOM-046-SSA2-2005، والعنف العائلي، والعنف الجنسي، والعنف ضد المرأة. معايير المنع والرعاية، الجريدة الرسمية الاتحادية، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، http://www.iner.salud.gob.mx/descargas/juridico-normasmexicanas/NOM-046-SSA2-2005.pdf.

(٩٠) نشرة صحفية صادرة عن محكمة العدل العليا الاتحادية ٢٠١/١٤١، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠: http://www2.scjn.gob.mx/red2/comunicados/comunicado.asp'id=1851.

١٢٧- ومن بين مبررات الاستثناء، أنه يُسمح بالإجهاض في حالات الاغتصاب في القوانين الجنائية لـ ٣٢ ولاية؛ والإهمال الجنائي في ٣٠ ولاية؛ وخطر الوفاة في ٢٩ ولاية؛ والتشوُّهات الوراثية أو الخلقية الخطيرة للجنين في ١٤ ولاية؛ والخطر الجسيم على الصحة في ١٢ ولاية؛ ونتيجة للتلقيح الصناعي دون موافقة في ١١ ولاية؛ ولأسباب اقتصادية إذا كان للمرأة ٣ أطفال على الأقل، في ولاية واحدة (انظر المرفق ١٨-١).

١٢٨- وفي المرفق ١٠ للميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٢، خصص مبلغ ٣٤٦ ٤٧٩ ١٤١ ١ بيسو (٩٥٨ ٩٤٣ ٨١ دولار)[٩١] لأغراض ''الرعاية الصحية الإنجابية والمساواة بين الجنسين في مجال الصحة''[٩٢]. ومن بين البرامج ذات الأولوية للمركز الوطني للمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية برنامج تنظيم الأسرة وموانع الحمل[٩٣] وبرنامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات.

١٢٩- وفي غواناخواتو أُطلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ، سراح ٧ نساء متهمات بقتل الأقارب، من السجن، بعد إدخال تعديل على قانون العقوبات في الولاية. و مع ذلك ففي بعض الولايات، لا يزال هناك بعض النساء في السجن، في مراحل مختلفة من المحاكمة.

١٣٠- وقد أعلن المعهد الوطني للمرأة معارضته لمحاكمة النساء في حال لجوئهن إلى الإجهاض لأي سبب. وفي هذا الصدد، يرى أن من المهم جدا دعم الإجراءات والتدابير التي تمنح المرأة حق الوصول إلى المعلومات وإلى مجموعة وسائل الحمل بالكامل، بغية تقليل حدوث الإجهاض في المكسيك.

١٣١- وقدمت لجنة الأخلاقيات البيولوجية الوطنية وهي هيئة لامركزية تابعة لوزارة الصحة، ورقة مناقشة تتعلق بإبطال تجريم الإجهاض كوسيلة لتشجيع الحوار المتعقل، والمتواصل والمنظم[٩٤].

---

(٩١) الأرقام بدولارات الولايات المتحدة بسعر صرف يبلغ ١٣,٩٣ في المائة بيسو لكل دولار في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مصرف المكسيك Banxico.

(٩٢) من بين ذلك مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٦٣٦ بيسو (٠٣٤ ٦٦٤ ٤٥ دولار) يقابل زيادة أقرها مجلس النواب. انظر http://www.apartados.hacienda.gob.mx/presupuesto/temas/pef/2012/index.html.

(٩٣) تشمل المهام الوقاية من حالات الحمل غير المنظم، والعالية المخاطر، مما يقلل من خطر وفيات حديثي الولادة، والإجهاض، والأمراض المنقولة جنسيا. كما يسعى أيضا إلى تعزيز الموقف المسؤول فيما يتعلق بالإنجاب، وتحسين ظروف المعيشة للأفراد، لكل من الآباء وأطفالهم، وخفض مستويات الخصوبة.

(٩٤) http://cnb-mexico.salud.gob.mx/descargas/pdf/comisionnacional.pdf.

١٩ - لا يذكر التقرير شيئا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك انتشاره بين النساء. يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتقييم مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرامج الوقاية والعلاج للنساء المصابات به، ولا سيما الحوامل وسهولة الحصول على الخدمات بالنسبة إلى النساء.

١٣٢- طبقا للسجل الوطني لحالات الإصابة بالإيدز، والمودع لدى المركز الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحته، فإنه اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ كانت هناك ١٥١ ٦١٤ حالة متراكمة من الإصابة بالإيدز (٨٢ في المائة ذكور و ١٨ في المائة إناث). وفي عام ٢٠١١، كان مدى انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والحوامل ستة لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان (٠,٠٦ في المائة). وطبقا لنظام الإدارة واللوجستيات والرصد للعقاقير العكوسة كان ٤٢ ٥٤٤ شخصا يتلقون العلاج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (١٠ ٢٩٩ من النساء و ٣٢ ٢٤٥ من الرجال)، كما كانت ٧٠٩ امرأة حامل تتلقى العلاج، تحت إشراف ورصد مراكز الرعاية الخارجية للوقاية والرعاية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا، أو في خدمات الرعاية الشاملة التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة. ويمتلك البلد القدرة على توفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لجميع المرضى الحوامل، وهذه العقاقير متاحة بشكل شامل، وبالمجان، في المؤسسات العامة. وقد اعتمد قطاع الصحة خطة محددة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية للنساء الحوامل وللقضاء على مرض الزهري الخلقي، من أجل توفير العلاج الطبي المناسب، ولوقاية حديثي الولادة من انتقال العدوى إليهم من المرضين كليهما.

١٣٣- وبالنسبة للنساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعمل المركز الوطني للمساواة الجنسانية والصحة الإنجابية على ٣ مراحل: مرحلة ما قبل الحمل، مرحلة الحمل، ومرحلة ما بعد الحمل. وتشدد مرحلة ما قبل الحمل على تنظيم الأسرة وموانع الحمل، مع احترام حق المريضة في أن تصبح حاملا وإسداء المشورة لها بخصوص المخاطر المتعلقة بذلك، عندما تكون مصابة بالمرض، وأهمية تلقي العلاج المبكر بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وفي حالة الحمل، يكون التشديد على اكتشاف فيروس نقص المناعة البشرية/الزهري في المرأة الحامل، من خلال موافقتها المستنيرة، وعلى الفحص، وعلى علاج الحالات التي تدل على وجود إصابات. وفي هذه المرحلة، يضاف إلى العلاج رعاية ما قبل الولادة، في مراكز متخصصة وفي مراكز العيادات الخارجية للوقاية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا، وتوفير الرعاية بشأنها. وفي مرحلة ما بعد الحمل، تُسدى المشورة لذوي الحالات الموجبة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من المرضى، لتفادي الإرضاع الطبيعي ويجري رصد حديثي الولادة لمدة ١٨ شهرا. ويقدم حليب بديل للرضَّع،

خلال الشهور الستة الأولى،' كما يوفر التوجيه في استخدام وسائل تنظيم الأسرة ذات الاستمرارية العالية. وفي عام ٢٠١١، قدمت وزارة الصحة التمويل إلى ٣١ ولاية وهي منطقة العاصمة الاتحادية من أجل إجراء فحص سريع في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية (يوفر الملحق ١٩-١ معلومات بحسب كل ولاية عن تلك السنة).

١٣٤- وبموجب برنامج العمل المحدد للمساواة بين الجنسين في مجال الصحة ٢٠٠٧-٢٠١٢، فإنه فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١١، أُدمج المنظور الجنساني في أنشطة آلية التنسيق المكسيكية للبلد لأغراض التمويل العالمي. وفضلا عن ذلك، استضاف المعهد الوطني للمرأة، بالتنسيق مع المركز الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، ومنظمات المجتمع المدني، حلقات عمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والقضايا الجنسانية، وتقدير الذات، والقيادة، والمفاوضات لـ ١٢٨ امرأة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولموظفي الصحة في ولايات فيراكروس، ومكسيكو، وباها كاليفورنيا؛ وسلمت حلقات العمل نسخا من دليل الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ٦٣ من مراكز العلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في شتى أنحاء البلد؛ كما رعت مسابقة لمشاريع الوقاية و ٣ منتديات بشأن قضايا المرأة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وعقدت منتدى معنونا ''جدول أعمال سياسي للمرأة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛: القيادة تعمل''؛ كما وزعته على دوائر الصحة في الولايات؛ وخلال انعقاد ١٢ من مجالس النواب والشيوخ الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا، نظّمت، بالاشتراك مع مراكز العلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منتدى معنونا ''تعزيز قيادة الإناث من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة للمرأة في المكسيك''.

٣٠ - يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير المحددة للتصدي للتمييز ضد نساء الشعوب الأصلية في الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والعمالة، فضلا عن معلومات مفصلة عن خدمات الدعم التي تقدمها مراكز نساء الشعوب الأصلية. ويُرجى أيضا تقديم معلومات عن الاستراتيجيات المتبعة لضمان وصول هؤلاء النساء إلى العدالة. هل تم، على سبيل المثال، توسيع إستراتيجية تدريب المترجمين الفوريين للغة الشعب الأصلي في ولاية تشياباس واعتمادهم، بحيث تشمل ولايات أخرى؟ يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لحماية نساء الشعوب الأصلية من العنف والتشرد في سياق العمليات العسكرية ضد الاتجار بالمخدرات.

١٣٥- لمكافحة التمييز ضد نساء الشعوب الأصلية في حقل التعليم، تقدم اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية من خلال برنامج مدارس الضيافة للشعوب الأصلية خدمات للأطفال والشباب الذين لم تُتح لهم الفرص التعليمية في مجتمعهم المحلي. وفي عام ٢٠١١، كان ما نسبته ٤٦,٨ في المائة من الطلاب المستفيدين من الإناث، وكان ٩٧,٧ في المائة منهن قد أكملن تعليمهن للسنة الدراسية ٢٠١٠-٢٠١١. وفي تلك السنة ذاتها سُجِّل في الجامعات المشتركة الثقافات ٠٤٥ ٧ طالبا (٥٣,٨ في المائة من الإناث و ٤٦,٢ في المائة من الذكور)، من بينهم ٦٧٠ ٣ (٥٢ في المائة من مجموع المسجلين) من الشعوب الأصلية وممن يتكلمون لغة من لغات الشعوب الأصلية.

١٣٦- ومنذ عام ٢٠٠٨، ما برحت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية تدير مشاريع تتناول القضايا الإستراتيجية لنساء الشعوب الأصلية تتعلق بممارستهن لحقوقهن ومكافحة العنف الجنساني ومنعه، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والتمكين، والتطوير المهني، وتوعية السكان الذكور من أبناء الشعوب الأصلية، والمشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية. وتشمل أبرز المجالات ما يلي: مراكز المرأة للشعوب الأصلية، الجهود المنسقة لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة بتركيز مشترك بين الثقافات؛ تعزيز القدرات للمساواة الجنسانية فيما بين سكان الشعوب الأصلية؛ الاستثمار المشترك لإنشاء ودعم مرافق تدريبية لنساء الشعوب الأصلية؛ وتدابير منسقة مع المجتمع المدني أو المؤسسات الأكاديمية.

١٣٧- وعلى نحو ما أُشير إليه في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن للمكسيك، تحت عنوان العمالة والمشاريع الإنتاجية للشعوب الأصلية من كلا الجنسين، تقوم اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية بإدارة برامج تمويل إقليمية للشعوب الأصلية وبرنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من الشعوب الأصلية (انظر المرفقين ٢٠-٢١-٢). وقدمت وزارة الإصلاح الزراعي عن طريق صندوق الدعم للمشاريع الزراعية الإنتاجية وبرنامج من أجل

النساء العاملات في القطاع الزراعي الدعم في النصف الأول من عام ٢٠١١ إلى ٢ ٥٣١ رجلا و ١٠ ٤١٨ امرأة لتنفيذ ٢ ٢٢٢ مشروعا إنتاجيا في بلديات الشعوب الأصلية.

١٣٨- وفي النصف الأول من عام ٢٠١١ قامت وزارة الاقتصاد، عن طريق صندوق التمويل البالغ الصغر لنساء الريف، بتوزيع ٤٩ ٨٣٨ من الائتمانات البالغة الصغر في ٤٨٤ من البلديات، في ٢٨ ولاية (١١٩ بلدية في مناطق تحظى باهتمام على سبيل الأولوية). وبلغ متوسط مجموع هذه الائتمانات ٦ ١٤٩ ٠٤٢ بيسو (٤٩٤ ٧٦ دولارا). واستثمرت النساء الريفيات البالغ عددهن ٦٠ ٦١٠ امرأة ممن حصلن على هذه الائتمانات تلك الأموال في أنشطة الخدمات (من قبيل بيع الأغذية، ومخازن بيع الأصناف المتنوعة الصغيرة، والحرف، والملابس والأحذية). وفي حالة صندوق الدعم الوطني للمشاريع التضامنية، مُنح ١ ١٨٤ ائتمانا من أجل فتح أو توسيع أعمال تجارية، واستفاد من ذلك ٣ ١٤٦ من الإناث اللاتي تباشرن الأعمال الحرة في المجال الاجتماعي مما أوجد ٢ ٨٠٨ وظيفة جديدة، وساعد على الاحتفاظ بـ ٦٧٦ وظيفة قائمة.

١٣٩- وفي عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ عقدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك والأغذية ١١ حلقة تدريب إقليمية لقائدات ريفيات، حضرها ١ ١٣٩ امرأة قُمن بتعزيز قدراتهن في مجال التخطيط الاستراتيجي لمشاريعهن الإنتاجية، وأنشأن أعمالا تجارية بالغة الصغر، وقُمن بإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مشاريعهن. ومن خلال برنامج حراك العمالة الداخلية، تقدم وزارة العمل والضمان الاجتماعي خدمات لجعل العاطلين، والمنتسبين للعمالة الناقصة على صلة بأرباب العمل المحتملين، كما توفر الدعم الاقتصادي لحراك وتدريب العمالة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١١ قدمت خدمات إلى ٢ ٩١٥ امرأة في بلديات الشعوب الأصلية، وأتاحت وظائف لـ ١ ٥٦٤ امرأة.

١٤٠- وتُعد مراكز نساء الشعوب الأصلية مرافق مصممة ومشيدة تحديدا لمنع العنف ومعالجته، ولتشجيع الصحة الجنسية والإنجابية لنساء الشعوب الأصلية، بتركيز جنساني ومتعدد الثقافات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كان هناك ١٩ من تلك المراكز. وتمثلت أنشطتها الرئيسية في نشر حقوق المرأة لتشمل المشاركة في مناسبات التوعية؛ وتقديم الدعم والترجمة في الحالات التي تتعلق بالهيئات الحكومية؛ والرعاية، وإسداء المشورة للنساء اللاتي يواجهن مشاكل العنف؛ واللاتي يعملن مع الرجال بشأن قضايا من قبيل العنف، وإدمان الكحوليات، واستهلاك المخدرات وتصاعد الذكورة؛ وحلقات عمل للأطفال والشباب؛ وتعزيز المجتمع المحلي؛ وإسداء المشورة القانونية والعاطفية للنساء اللاتي تتعرضن

للعنف؛ وإسداء المشورة بشأن رعاية الأطفال وحضاناتهم؛ والمصالحة أو الوساطة للأزواج قبل التحول إلى قنوات قانونية أخرى؛ والمشاركة في الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل التصدي للعنف الجنساني وإحالة القضايا إلى المؤسسات المناظرة؛ وجماعات المساعدة الذاتية.

١٤١- وعندما يتعلق الأمر بالصحة الجنسية والإنجابية، تتعلق الأنشطة الرئيسية بمنع وفيات الأمهات؛ ورصد حالات الحمل؛ وكشف ورصد حالات الحمل العالية المخاطر؛ والرصد في مرحلة ما قبل الولادة؛ ورصد نوعية الرعاية المتلقاة ومساعدة النساء على التعامل مع وكالات الصحة؛ والترجمة بين نساء الشعوب الأصلية وبين أطبائهن؛ والتدريب على وسائل منع الحمل، وما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسيا، ومنع حمل المراهقات؛ وجماعات وحلقات عمل النقاش المجتمعي بشأن الصحة الجنسية والإنجابية؛ والمؤتمرات، والمناقشات المتعلقة بالصحة والمشاركة في المناسبات المتخصصة؛ والدراسات، وإعداد العقاقير العُشبية التقليدية وبيع الأدوية؛ والطب التقليدي.

١٤٢- وفي عام ٢٠١٠، قُدمت الرعاية والمعلومات بشأن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والذكورة، والعنف، والحقوق، إلى ٤٢٦ ٤ امرأة و ٥٦٦ رجلا، وقدم الدعم إلى ٢٨ مشروعا لمعالجة العنف العائلي والعنف الجنساني، واستفادت بذلك ٤٠١ ٥١ امرأة كما استفاد ٥٥٢ ١٦ رجلا.

١٤٣- وكما ذُكر في التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك، اتبعت وزارة الصحة استراتيجيات مختلفة لتعزيز صحة الأمهات والصحة السابقة على الولادة للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية. وهي تشمل خدمات القابلات الفنيات[٩٥]. وطبقا للإدارة الحالية، فإنه اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١١، جرى تقييم ٩١٥ ١ من القابلات التقليديات بمجموع تراكمي بلغ ٢١٠ ٢ قابلة مرخصة منذ عام ٢٠٠٦. وفي النصف الأول من عام ٢٠١١، أشرفت القابلات على ٩٨٤ ١١ ولادة.

١٤٤- وفي عام ٢٠١٠ حددت وزارة الصحة كما أنشأت اتصالات مع ٠٨٠ ٥ قابلة و ٠٤٩ ١ من معالجي الشعوب الأصلية التقليديين. وتفيد الوزارة بأن أكثر من ٠٠٠ ٤٠ امرأة حامل أحالتهن قابلات تقليديات من أوساط الشعوب الأصلية إلى الوحدات الطبية للولادة للحصول على مساعدة فنية كجزء من برنامج الفرص (IMSS-Opportunities Programme IPI-O) الذي يديره معهد الضمان الاجتماعي المكسيكي

(٩٥) تجب الإشارة في هذا الصدد، إلى دراسة لاستخدام ودور مقدمي الخدمات غير الطبيين في مجال الرعاية السابقة على الولادة ورعاية التوليد في المكسيك: القابلات الفنيات وممرضات التوليد. الأدلة ومجالات الفرص، وقد أجراها المعهد الوطني للصحة العامة على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.

ويجمع بين الجهود الطبية والمجتمعية لدعم الأولويات الصحية. وفي عام ٢٠١٠، تناولت القابلات في برنامج الفرص، ٣٨٥ ١٥٩ استفسارا، وقدمن ٢٢٥ ٨٩ استشارة سابقة على الولادة، وقدمن المساعدة في ١٠٤ ١٠ حالة ولادة. وفضلا عن ذلك، قُمن بإحالة ٠٩٠ ١٧ مرشحة إلى تنظيم الأسرة، و ٠١٦ ٦٥ مريضة إلى الرصد السابق على الولادة. وبلغ مجموع الإحالات إلى رعاية التوليد ٤٤٣ ٤ [كما وردت] و ٧٥٤ ٨ حالة للمواليد الجدد. وأخيرا أُحيلت ٢١٩ ٢١ امرأة إلى فحوص عنق الرحم.

١٤٥- وفي ما يتعلق بالوصول إلى العدالة، فإن برنامج اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية من أجل تعزيز اتفاقات العدالة يوفر الدعم الاقتصادي للمشاريع من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والدفاع عنها، كما يرعى أنشطة في مجال العدالة تنفذها التعاونيات الزراعية والمنظمات الاجتماعية. وفي عام ٢٠١١ قدم البرنامج الدعم إلى ٥٣٥ منظمة تقوم بإجراءات لتعزيز نُظمها القانونية التقليدية. كما قدم أيضا خدمات استشارية، ووفر الإدارة، ومدفوعات الكفالة والتعويضات عن الأضرار التي يسببها الجناة من الشعوب الأصلية للمرة الأولى؛ وتوفير الدفاع القانوني والتمثيل القانوني في مجال الإجراءات المدنية والجنائية؛ ووفر الترجمة بلغات الشعوب الأصلية وخدمات الترجمة الشفوية في مجال الإجراءات الجنائية. وخلال تلك السنة قدم البرنامج خدمات إلى ٨٢٤ ٢٠ من نساء ورجال الشعوب الأصلية في ٨ ولايات.

١٤٦- وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ شاركت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية في استضافة مناسبات عُقدت في أربع ولايات لتعزيز وصول المرأة من أبناء الشعوب الأصلية إلى العدالة، وكان القصد منها تعزيز المهارات الفنية للأشخاص الذين لهم صلة بإقامة العدل. وكجزء من المشروع لإطلاق سراح السجناء من الشعوب الأصلية، خلال الفترة ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تمكن البرنامج من إطلاق سراح ٤٧٠ من نساء الشعوب الأصلية كُن جُناة للمرة الأولى ولا يمتلكن إلا موارد مالية ضئيلة، وذلك بتقديم الكفالات التي طلبتها السلطات المختصة ووضع ترتيبات مؤسسية للمساعدة على إدماجهن في وحدات الأسرة وفي الحياة المجتمعية.

١٤٧- وفي عام ٢٠١١، اضطلع المعهد الوطني للمرأة بدراسة تشخيصية لحالات السجينات من الشعوب الأصلية لدراسة وضعهن القانوني، وحالة حقوق الإنسان لهن، وأحوالهن المعيشية، وحالة أسرهن في السجن، وتحديد الاحتياجات من حيث السياسات والإصلاحات التشريعية لتغيير وضعهن وتوفير الدعم اللازم لإطلاق سراحهن. واستند التحليل إلى دراسة

١٠٥ من حالات السجينات في ٢١ من الإصلاحيات في ولايات تشياباس، وأواكساكا وفيراكروس، والتي بها أكبر عدد من السجينات من نساء الشعوب الأصلية.

١٤٨- وتطبق الآن إستراتيجية لتدريب واعتماد المترجمين الشفويين من أبناء الشعوب الأصلية، ومنحهم تراخيص للنظام القضائي، وذلك بالاشتراك مع المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية واللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، وفقا لاتفاق محدد للتعاون. وكجزء من تلك الإستراتيجية، تم منح ١١ دبلوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٩٦] كما جرى تدريب أكثر من ٣٧٠ شخصا. وحتى هذا التاريخ، تم اعتماد ٢٦٣ مترجما شفويا (٨٣ منهم من النساء) في ٢٧ من الفئات اللغوية. وقد أجرى المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية برامج لإصدار التراخيص على الصعيدين المحلي والإقليمي كما أشرف على وضع القائمة الوطنية للمترجمين الشفويين والتحريريين بلغات الشعوب الأصلية لتلبية الطلب المؤسسي والاجتماعي على خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية بلغات الشعوب الأصلية في إقامة العدل، وفي مجالات الصحة والخدمات العامة بصفة عموما. وإضافة إلى ذلك، فمنذ منتصف عام ٢٠١٠، خُوِّل المجلس الوطني لوضع المعايير وإصدار التراخيص المتعلقة بالمهارات المهنية إجراء تقييم لمهارات المترجمين الشفويين ومنحهم الشهادات[٩٧].

١٤٩- وفي عام ٢٠٠٦، نفذت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية مشروعا لرعاية الأشخاص المشردين من أبناء الشعوب الأصلية بغرض توحيد الجهود التي تبذلها الهيئات الاتحادية وهيئات الولايات وهيئات البلديات للمساعدة على توطين أو إعادة المشردين من أبناء الشعوب الأصلية إلى موطنهم والذين شُردوا جراء أعمال العنف، والنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، أو بسبب عدم التسامح الديني، أو السياسي، أو الثقافي، أو العرقي، مع الاحترام الكامل لتنوعهم الثقافي. ويوفِّر البرنامج الدعم من أجل امتلاك مزارع ومناطق بناء حضرية، بما في ذلك تكاليف تسجيل الملكية، فضلا عن المواد اللازمة لتشييد المساكن، ومدخلات الأنشطة الإنتاجية[٩٨]. وفي عام ٢٠١١، حصل على الدعم ما مجموعه ١ ٠٤٨ من رؤساء الأسر، كان منهم ما نسبته ٢٦,١١ في المائة من النساء.

---

(٩٦) في غريرو، أواكساكا ، تشيواوا، فيراكروس، تشياباس، كينتانا رو، يوكاتان، منطقة العاصمة الاتحادية، كامبيشه، بوبيلا، وسان لويس بوتوسي.

(٩٧) في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نشرت الجريدة الرسمية الاتحادية معيار المهارات المهنية التقنية NUINL001.01 بشأن الترجمة الشفوية للغات الشعوب الأصلية إلى الإسبانية والعكس في النظام القضائي، كمعيار لتقييم ومنح الرخص للأشخاص كمترجمين شفويين للإجراءات القضائية.

(٩٨) للاطلاع على أحدث تقييم لمشروع رعاية المشردين من أبناء الشعوب الأصلية الذي أجراه المجلس الوطني لتقييم سياسات التنمية الاجتماعية انظر http://www.cdi.gob.mx/coneval/paid_completo_eed2010_2011.pdf.

١٥٠- وقد قام المعهد الوطني للغات الشعوب الأصلية بترجمة الرسائل الرئيسية للحملة الاتحادية ضد الاتجار في الأشخاص لـ ٢١ من لغات الشعوب الأصلية. وأُذيعت الترجمات منذ أيار/مايو وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عبر شبكة الإذاعة الثقافية للشعوب الأصلية بكل من نسختي الاتجار في الأشخاص لأغراض ''العمل'' و ''الأغراض الجنسية''، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ نشرت وزارة التعليم العام كتابا معنونا ''اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. حقوقنا بلغات الشعوب الأصلية''.

٢١ - يُرجى تقديم معلومات مستكملة عن حالة مقترحات الإصلاح التشريعي المشار إليها في الفقرة ٢٠٥ من التقرير، مثل إلغاء الحكم الذي يقضي بأن تنتظر المرأة ٣٠٠ يوم بعد طلاقها قبل أن يصبح بإمكانها أن تتزوج مرة أخرى.

١٥١- حتى الآن، لا تزال مبادرات الإصلاح التشريعي الواردة في الفقرة ٢٠٥ من التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن للمكسيك قيد النقاش. بيد أنه قد جرت الموافقة على مبادرات أخرى لصالح المساواة، على كل من الصعيدين الاتحادي والمحلي: ففي بعض الولايات، من قبيل ولاية مكسيكو وولاية غيريرو وفي منطقة العاصمة الاتحادية، لا يتضمن القانون المدني وقانون الأسرة أي أحكام من شأنها أن تمنع المرأة من الزواج مرة أخرى متى حصلت على الطلاق[٩٩]. وفي ولاية ميتشواكان، استكملت السلطة التشريعية النقاش والتحليل بشأن إلغاء جريمة الجرح أو القتل ''لأسباب الشرف'' أو ''العواطف العنيفة'' من قانون عقوبات الولاية، والذي كان بموجبه يعد قتل الزوجة في حالة ''الخيانة'' مسموحا به.

١٥٢- وتجدر الإشارة أيضا إلى الإصلاحات الدستورية لعام ٢٠١١ والتي تعطي وضعا دستوريا لحقوق الإنسان الواردة في المعاهدات الدولية التي تكون المكسيك طرفا فيها، والتي تعدل القابلية للتطبيق لأحكام توفير الحماية (انظر الإجابة على السؤال ١). وفي قرار تاريخي، وبعد تحليل الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية راديا *Radilla*، حكمت محكمة العدل العليا الاتحادية في تموز/يوليه ٢٠١١ بأنه يجب على جميع القضاة التحقق من أن القوانين التي يطبقونها تتسق مع الدستور ومع معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

١٥٣- وفي ما يتعلق بحقوق الطفل، عُدلت مادتان من مواد الدستور الوطني وتنص المادتان على أنه في جميع القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة، يجب أن تكون الأسبقية لمبدأ

(٩٩) Olamendi, Patricia. *Mujeres, familia y ciudadanía. Discriminación y exclusión en los códigos civiles de México* صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكسيك، ٢٠٠٨، الصفحة ٤٨ من النص الإسباني.

المصلحة العليا للطفل. وفضلا عن ذلك، فإن القانون العام بشأن تقديم الخدمات للرعاية المتكاملة والتنمية للأطفال نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ليكفل حصول الأطفال على الرعاية الشاملة وخدمات التنمية في ظل ظروف المساواة والجودة، والحنان، والأمن، والحماية الكافية، بما يؤدي إلى تعزيز الممارسة الكاملة لحقوقهم.

المرفقات

السؤال ١٣

المرفق ١٣-١ تمويل المنح الدراسية للأمهات الشابات والفتيات الحوامل ٢٠٠٨-٢٠١١

المنطقة	البرنامج	المبلغ (بالمليون بيسو)			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
التعليم العام	منح التعليم الأساسي للأمهات الشابات والفتيات الحوامل	٢ ٤٧	٢ ٥٢	٤ ٥١	٣ ٦٥

المرفق ١٣-٢ المنح المقدمة إلي النساء من برنامج التنمية البشرية "الفرص"، ٢٠٠٧-٢٠١١

المنطقة	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١
المجموع	٢ ٥٩١ ٤١٤	٢ ٥٣٣ ٣٤٨	٢ ٥٦٥ ١٢٢	٢ ٦٠٥ ٢٧٩
بحسب المستوى التعليمي				
التعليم الأساسي	٢ ١٧١ ٦٣٠	٢ ١١٠ ٠٦٢	٢ ١١٢ ٠٣٦	٢ ١٣٠ ٥٦٨
التعليم الأوّلي	١ ٢٧٥ ٣٢١	١ ٢٢٦ ٨٢٢	١ ٢٢٤ ٢٣٨	١ ٢٤٠ ١١٨
التعليم الثانوي	٨٩٦ ٣٠٩	٨٨٣ ٢٤٠	٨٨٧ ٧٩٨	٨٩٠ ٤٥٠
البكالوريا	٤١٩ ٧٨٤	٤٢٣ ٢٨٦	٤٥٣ ٠٨٦	٤٧٤ ٧١١

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية.

السؤال ١٤

المرفق ١٤-١ معدل الأمية فيما بين سكان الحضر وسكان الريف البالغين من العمر ١٥ عاما أو ما فوقها، بحسب نوع الجنس، ٢٠١٠

المنطقة	المجموع	رجال	نساء
المجموع	٦,٩	٥,٦	٨,١
المنطقة الريفية	١٥,٧	١٣,١	١٨,٢
المنطقة الحضرية	٤,٤	٣,٤	٥,٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا، تعداد السكان والمساكن ٢٠١٠. بيانات الجداول من استبيان أساسي.

المرفق ١٤-٢ الأمية فيما بين نساء الشعوب الأصلية اللاتي يبلغن من العمر ١٥ عاما أو ما فوقها، المناطق الحضرية والريفية

الكيان	السكان البالغون من العمر ١٥ عاما أو ما فوقها (نساء)			الأميون (نساء)				
	المجموع	مناطق حضرية	مناطق ريفية	المجموع	نسبة مئوية	مناطق حضرية	نسبة مئوية	مناطق ريفية	نسبة مئوية
جمهورية المكسيك	٢,٧٤٦	١,١٦١	١,٥٨٥					٦٢٦	
	٧٧٤	٦٧٠	١٠٤	٨٢٧ ٩٤٤	٣٤,٤	٢٠٤ ٣١٨	٢٧,٤	٦٢٣	٣٩,٥

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا، تعداد السكان والمساكن ٢٠١٠.

المرفق ١٤-٣ الطلاب الذين أتموا المستوى التعليمي، بحسب نوع الجنس (٢٠١٠)

المستوى التعليمي	نساء	نسبة مئوية	رجال	نسبة مئوية	المجموع
محو الأمية (التعليم الأساسي)	٨٥ ٣١٦	٧٤	٣٠ ٠٥٢	٢٦	١١٥ ٣٦٨
التعليم الأوُلي	١١٢ ٦٢٥	٦١	٧١ ٧١٨	٣٩	١٨٤ ٣٤٣
التعليم الثانوي	٢٠٢ ٧٠١	٥٢	١٨٤ ٩٤٩	٤٨	٣٨٧ ٦٥٠
المجموع	٤٠٠ ٦٤٢	٥٨	٢٨٦ ٧١٩	٤٢	٦٨٧ ٣٦١

المصدر: المعهد الوطني لتعليم الكبار، مديرية التخطيط، الإدارة، تقييم ونشر المعلومات. شعبة المعلومات والجودة، إدارة الإحصاءات.

السؤال ١٨

المرفق ١٨-١ مبررات الاستثناء من جريمة الإجهاض في قوانين عقوبات في الولايات

مبررات الاستثناء	مسموح به	غير مسموح به
الاغتصاب	٣٢	–
فيما بين ٧٥ يوما و ٣ أشهر من عملية الاغتصاب أو الحمل	٩ باها كاليفورنيا كواويلا، كوليما، تشياباس، شيواوا، إيدالغو، أواكاساكا، فيراكروس، وكينتانا رو	٢٣ غير مسموح به
الإهمال الجنائي	٣٠	٢ تشياباس ونويفو ليون ٣ غواناخواتو، غيريرو، كيريتارو
تعريض الحياة للخطر	٢٩*	
تشوهات وراثية أو خلقية جسيمة للجنين	١٤ باها كاليفورنيا سور، كواويلا، كوليما، تشياباس، منطقة العاصمة الاتحادية، غيريرو، إيدالغو، مكسيكو، موريلوس، أواكاساكا، كويبلا، كينتانا رو، فيراكروس ويوكاتان	١٨ أغواسكالييتس، باها كاليفورنيا، كامبتشه، شيواوا، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، ميتشواكان، نايايريت، نويفو ليون، كيريتارو، سان لويس بوتوسي، سينالوا، سونورا، تاباسكو، تاماوليباس، تلاكسكالا وساكاتيكاس
خطر جسيم على الصحة	١٢ باها كاليفورنيا سور، كوليما، شيواوا، منطقة العاصمة الاتحادية، إيدالغو، خاليسكو، ميتشواكان، نايايريت، نويفو ليون، تاماوليباس، كلاكسكالا، ساكاتيكاس	٢٠ أغواسكالييتس، باها كاليفورنيا، كامبتشه، كواويلا، تشياباس، دورانغو، غواناخواتو، غيريرو، مكسيكو، موريلوس، أواكاساكا، بويبلا، كيريتارو، كينتانا رو، سان لويس بوتوسي، سينالوا، سونورا، تاباسكو، فيراكروس، يوكاتان.
التخصيب الصناعي دون موافقة	١١	٢١

مبررات الاستثناء	مسموح به	غير مسموح به
	باها كاليفورنيا، باها كاليفورنيا سور، كوليما، شيواوا، منطقة العاصمة الاتحادية، غيريرو، إيدالغو، موريلوس، سان لويس بوتوسي، تاباسكو وفيراكروس	أغواسكالييتس، كامبتشه، كواويلا، تشياباس، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، مكسيكو، ميتشواكان، نايارييت، نويفو ليون، أواكاسكا، بوبيلا، كيريتارو، كينتانا رو، سينالوا، سونورا، تامالوياس، تلاكسكالا، يوكاتان وساكاتيكاس.
أسباب اقتصادية عندما يكون للأم ٣ أطفال على الأقل	٣١	
	يوكاتان	غير مسموح به
بناء على طلب الأم خلال الأسابيع الـ ١٢ الأولى للحمل	٣١	
	منطقة العاصمة الاتحادية	غير مسموح به

* مسموح به بشكل صريح في ٢٦ ولاية. ولو أن ولاية شيواوا، ومنطقة العاصمة الاتحادية، وولاية إيدالغو لا تعتد ''بتعريض الحياة للخطر'' على وجه التحديد، فإن هذا مشمول بالاستثناء عند وجود ''خطر جسيم على الصحة''.

المصدر: المديرية العامة لمراعاة المنظور الجنساني. المعهد الوطني للمرأة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

السؤال ١٩

المرفق ١٩-١، المكسيك.فحص فيروس نقص المناعة البشرية بحسب الولاية، ٢٠١١

الولاية	عدد الفحوص	الولاية (تابع)	عدد الفحوص (تابع)
المجموع	١ ١٠٢ ٢٨١		
أغواساليينتس	١٤ ١٧٥	موريلوس	٣ ٥٤٣
باها كاليفورنيا	١٣ ٣١٠	نايايريت	١٥ ١٠٠
باها كاليفورنيا سور	٤ ٠١٧	نويفو ليون	٢٥ ١٥٠
كامبتشه	٦ ٦٨٨	أواكساكا	٤٠ ٠٠٠
كواويلا	٢٨ ٠٠٠	بوبيلا	٧٧ ١٠٠
كوليما	٨ ٥٠٠	كيريتارو	١٨ ٠٠٠
تشياباس	٤٩ ١٢٥	كينتانا رو	٣ ٠٠٠
شيواوا	٢٣ ٨٧٥	سان لويس بوتوسي	١٦ ٣٠٠
منطقة العاصمة الاتحادية	٣٤ ٩٩٣	سينالوا	٤٣ ٠٠٠
دورانغو	صفر	سونورا	٢٥ ٥٠٠
غواناخواتو	صفر	تاباسكو	٥٠ ٠٠٠
غيريرو	٣١ ٨٠٠	تاماوليباس	٣٦ ٦٧٥
إيدالغو	٣٢ ٤٠٠	كلاكسكالا	١٥١ ٦٠٠
خاليسكو	٥١ ٢٠٥	فيراكروس	صفر
مكسيكو	٢٣٦ ٣٥٠	يوكاتان	١٤ ٩٢٥
ميتشواكان	٢٧ ٩٥٠	ساكاتيكاس	٢٠ ٠٠٠

المصدر: المركز الوطني للمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية، وزارة الصحة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ما يتعلق بالولايات التي تكون القيمة المقابلة لها صفر يُعد تقرير تمويل الفحوص غير متاح.

السؤال ٢٠

المرفق ٢٠-١، المكسيك، برنامج الصناديق الإقليمية للشعوب الأصلية

	المستفيدون من أبناء الشعوب الأصلية				
السنة المالية	المجموع	الرجال	النسبة المئوية	النساء	النسبة المئوية
٢٠٠٦	٢٤ ٩٣٢	١٢ ٧٤٣	٥١,١	١٢ ١٨٩	٤٨,٩
٢٠٠٧	٢٢ ٢٦١	١٠ ٨٧٩	٤٨,٩	١١ ٣٨٢	٥١,١
٢٠٠٨	١٧ ٢٣٣	٨ ٢٨١	٤٨,١	٨ ٩٥٢	٥١,٩
٢٠٠٩	١٣ ٦٢٦	٦ ٤٢٥	٤٧,٢	٧ ٢٠١	٥٢,٨
٢٠١٠	١٣ ٥٦٠	٦ ٤١٠	٤٧,٣	٧ ١٥٠	٥٢,٧
٢٠١١	١٤ ٧٤٠	٦ ٩٠١	٤٦,٨	٧ ٨٣٩	٥٣,٢

المصدر: الملجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، التنسيقبية العامة لتعزيز تنمية الشعوب الأصلية.

المرفق ٢٠-٢، المكسيك، برنامج المنظمات الإنتاجة لنساء الشعوب الأصلية

برنامج المنظمات الإنتاجية لنساء الشعوب الأصلية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع
المشاريع التي تحظى بالدعم	١ ٧٦٨	١ ٥٧٧	٢ ١٨٦	٢ ١٩٢	٢ ٥٥٠	٣ ٨٢٧	١٤ ١٠٠
عدد النساء اللاتي قُدمت لهن خدمات	٢٢ ١٣٦	١٩ ١٣٤	٢٦ ٢٩٣	٢٥ ٠٥٣	٢٨ ٣٥٦	٤٢ ١٢٨	١٦٣ ١٠٠

المصدر: الملجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، التنسيقية العامة لتعزيز تنمية الشعوب الأصلية.